فهم نص سيبويـه
بين ابن مالك وأبي حيان

د.بدر بن محمد بن عباد الجابري

الأستاذ المساعد بقسم اللغويات

كلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية

بالمدينة المنورة

مُلَخَّصُ البَحْثِ

يتناول البحث بالتحليل فهم هذين العلمين لنص سيبويه وفاقا وخلافا في النموذج التطبيقي الذي وقع عليه الاختيار ليكون باكورة هذا النتاج، مع التدقيق في نص سيبويه المثبت في شرحيهما على التسهيل.

ويعرض البحث فهم شراح الكتاب، وعدد من المعنيين بسيبويه، وعدد آخر من شارحي التسهيل، وفهم بعض النحويين له، مع استقراء وجمع لمسائل البحث من كلام سيبويه.

وقد قام البحث بعرض ما قيل في فهم كلام سيبويه على بساط البحث العلمي، مع محاولة التوفيق بين نصوص الكتاب المتعارضة، والخلوص إلى الفهم الأليق بكلام الإمام، مع الترجيح بين فهم ابن مالك وأبي حيان.

وكان من أبرز نتائجه:

- عدم التسليم لأبي حيان في طعنه على ابن مالك بعدم إلمامه بالكتاب.

- موافقة فهم ابن مالك في أربع مسائل، وفهم أبي حيان في خمس مسائل، ومخالفتهما معا في مسألة واحدة.

- أثبت البحث فروقات وخلافات بين نص سيبويه المثبت في كتابه المحقق المطبوع، والنص المثبت في شرحي التسهيل لابن مالك وأبي حيان.

- توصل البحث إلى إثبات خلاف في مفهوم الجمل غير المفيدة بين المتقدمين كسيبويه وابن مالك ومن تابعه.

- استدرك البحث على فهارس سيبويه مسألة فات فهرستها أو الإشارة إليها، وهي المسألة الأولى.

"Understanding of the text Sibawayh between Ibn Malik and Abi Hayyan".

Dr. Badr bin Mohammed bin Abbad Al-jabri.

Abstract

The research analysis the understanding of Sibawyh text form these flags, and prospects of Sibwayh applied in the model chosen to be the first of this production.

The search displays understanding on the commentators of the book (Alkitab), and a number of concerned of Sibawayh, other commentators of Altesehel and the understanding of some linguistics in the induction and collection of the research on Sibawayh words.

The Search has introduced what is said in understanding speech of Sibawayh with an attempt to reconcile the conflicting texts of Alkitab and the conclusion to the understanding, between Ibn Malik & Abi Hayyan.

The most significant results:

- I agree with the consent of Ibn Malik in four issues, Abi Hayyan in five issues, and their points together one issue.

- The research demonstrated the differences between the text of Sibawayh in the Alkitab, and at Ibn Malik & Abi Hayyan.

- The research proved in differences between Ibn Malik and Sibawayh on the concept of ungrammatical sentences.

- However, the search in the indexes of Sibawayh rearranged some issue that was not arranged at first point to the grammatical sentence.

المقدمة

الحمد لله ولي الحمد ومستحقه، والصلاة والسلام الأكملان الأتمان على من لا نبي بعده، وعلى آله، وصحبه، ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد؛

فمن المعلوم لدى دارسي العربية بعامة، والنحو والصرف بخاصة ما بين ابن مالك وأبي حيان من اختلاف في كثير من القضايا والمسائل المتعلقة بنحو العربية وصرفها.

وقد كان من أهم أسباب وقوع الخلاف بينهما: اختلافهما في فهم نص سيبويه.

والمطالع لكتابيهما: شرح التسهيل لابن مالك، والتذييل والتكميل لأبي حيان يقف على مواضع متعددة كان سبب الخلاف بينهما فيها ناشئا عن هذا السبب.

وسيحاول هذا البحث (بمشيئة الله) الكشف عن هذا الجانب، وهو فهم نص سيبويه عند هذين العلمين اتفاقا واختلافا.

وهو موضوع طويل بلا شك، ويستحق أن يفرد برسالة علمية؛ ولذا فقد تم اختيار أبواب المقدمات النحوية (تعريف الكلمة والكلام، وعلامات الاسم والفعل والحرف، وعلامات الإعراب، والمعرفة والنكرة) كنموذج تطبيقي يكشف ويوضح مواضع الاتفاق والاختلاف في فهم نص سيبويه عند ابن مالك وأبي حيان، وليكون باكورة هذا النتاج العلمي الذي سيتواصل بمشيئة الله.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه يتناول بعض نصوص سيبويه المشكلة (غالبًا)؛ من وجهة نظر عالمين مبرزين مشهود لهما بالإمامة والتقدم والاجتهاد، وهما:

١- ابن مالك (محمد بن عبد الله بن مالك - ت ٦٧٢هـ) صاحب الألفية والتسهيل، وغيرهما من المختصرات والمطولات متنًا وشرحًا.

٢- أبو حيان (محمد بن يوسف النفزيّ - ت ٧٤٥هـ) نحوي عصره ومفسره.

ونص سيبويه كما يعلم المختصون يعتريه في مواضع غير قليلة غموض أو إجمال؛ فيحتاج إلى إمعان نظر، وتدقيق وتأمل؛ مع جمع لشتات كلام سيبويه في المسألة محل الدراسة، واستقراء تام لجميع المواضع التي تكلم فيها سيبويه عن هذه المسألة بعينها، أو ما هو قريب منها.

ولذا فإن أهمية هذا البحث تظهر بشكل جليٍّ في إظهار جهود هذين العلمين في هذا المضمار، وإبراز فهمهما إزاء هذه النصوص اتفاقًا واختلافًا.

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق عدة أهداف، وهي على النحو الآتي:

١- إظهار جهود ابن مالك وأبي حيان في محاولة فهم نصوص سيبويه.

٢- تعيين المواضع التي اتفق فيها فهمهما لنص سيبويه.

٣- تعيين المواضع التي اختلف فيها فهمهما لنص سيبويه.

٤- الترجيح فيما اختلفا فيه.

٥- التوصل إلى إزالة الغموض والإشكال عن بعض نصوص كتاب سيبويه.

الدراسات السابقة:

لم يتوصل البحث إلى دراسة سابقة تحمل نفس العنوان، أو تبحث ذات المضمون.

خطة البحث:

يتكون البحث من: مقدمة، وفصلين، وخاتمة، والفهارس اللازمة، وذلك على النحو الآتي:

المقدمة، وفيها: سبب اختيار الموضوع، وأهميته، ومنهج البحث، وإطار البحث.

الفصل الأول: ما اتفق فيه فهم ابن مالك وأبي حيان لنص سيبويه.

الفصل الثاني: ما اختلف فيه فهم ابن مالك وأبي حيان لنص سيبويه.

الخاتمة، وفيها: أهم النتائج.

يلي ذلك الفهارس فهرسا: المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

منهج البحث:

سيسير البحث (بمشيئة الله) وفق المنهج الوصفي التحليلي، مع مراعاة أن هذا البحث يعنى بنقل النصوص وتوثيقها، ومعالجتها، ومحاولة فهمها الفهم الأمثل.

مع بيان الأصول التي اعتمد عليهما كل من ابن مالك وأبي حيان في فهم نص سيبويه، وبيان الراجح، ووجه الترجيح.

ومما يجب التنبيه إليه أن أبا حيان في التذييل والتكميل قد نقل نصوصا متعددة عن مصادر جلها مخطوط وبعضها مفقود، وقد قام محقق التذييل والتكميل مشكورا بتوثيق معظم هذه النصوص، فلم يشأ البحث أن يكون مجرد ناقل لهذه

التوثيقات، ولذا فإن البحث يكتفي بجهد المحقق ويشيد به.

وسينصرف الجهد في هذا البحث نحو نص سيبويه، توثيقا، وفهما، وهذا ما سيجده القارئ لهذا البحث (بمشيئة الله).

فهذا البحث مكمل لعمل محققي شرح التسهيل لابن مالك، والتذييل والتكميل لأبي حيان.

كما تجدر الإشارة إلى أن البحث لن ينصرف إلى ترجمة الأعلام الذين سيرد ذكرهم في ثناياه، وذلك لأمرين:

أولهما: أن هؤلاء الأعلام في الأعم الأغلب مشاهير لا تخفى ترجمتهم على دارسي العربية.

وثانيهما: أن محققي شرح التسهيل لابن مالك، والتذييل والتكميل لأبي حيان قد أربوا على الغاية في خدمة هذا الجانب؛ وبخاصة محقق التذييل والتكميل؛ فلا داعي لتكرار هذا الجهد.

إطار البحث:

لابد من الإشارة إلى أن منطلق البحث وموارده هي نصوص سيبويه الواردة في شرح التسهيل لابن مالك، وشرح التسهيل لأبي حيان المعنون بالتذييل والتكميل.

وذلك بحسب فهم كل واحد من هذين العلمين لهذه النصوص وفاقًا وخلافًا مع الالتزام بالمنهج العلمي المحدد في منهج البحث.

ولذا فإن البحث سيهتم بهذا الجانب، وسيقوم بالتوثيق والتدقيق في نصوص سيبويه الواردة في هذين المصدرين.

ولن يعرض البحث للمواضع التي يذكر فيها سيبويه أو مذهبه أو قوله أو

اختياره دون نقل كلامه.

وأخيرا فقد بذلت في هذا البحث وسعي وطاقتي، وآمل أن أكون قد أصبت الهدف، مع التنبه إلى أن العمل البشري في مجمله لا يخلو من النقص، ولا ينفك عن الخلل، والله المسؤول أن يأخذ باليد لما فيه الصواب.

الفصل الأول

ما اتفق فيه فهم ابن مالك وأبي حيان لنص سيبويه

لم يكن فهم نص سيبويه عند ابن مالك وأبي حيان محل خلاف دائما، بل إن البحث من خلال الاستقراء في الأبواب محل الدراسة؛ يقرر أنه في مواضع كثيرة كان فهم نص سيبويه عند ابن مالك وأبي حيان متفقا.

وسيكتفي البحث للتدليل على التوافق بينهما بذكر ثلاثة أمثلة كما يأتي:

١- قال ابن مالك في معرض شرحه لتعريفه للكلمة:

((فتصديره باللفظ مخرج للخط ونحوه مما هو كاللفظ في تأدية المعنى، واللفظ أولى بالذكر من اللفظة؛ لأن اللفظ يقع على كل ملفوظ حرفًا كان أو أكثر، وحق اللفظة ألا تقع إلا على واحد، لأن نسبتها من اللفظ نسبة الضربة من الضرب.

ولأن إطلاق اللفظ على الكلمة إنما هو من باب إطلاق المصدر على المفعول به كقولهم للمخلوق: خلق، والمنسوج: نسج، والمعهود في هذا استعمال المصدر غير المحدود بالتاء، ولذلك قلما يوجد في عبارة المتقدمين "لفظة"، بل الموجود في عباراتهم: "لفظ"، كقول سيبويه في الباب الذي ترجمته: هذا باب اللفظ للمعاني:

"واعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين"، ثم قال: " فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين نحو(١): جلس وذهب"(٢).

ولم يقل: اختلاف اللفظتين، فتصدير حد الكلمة بلفظة مخل، ومخالف للاستعمال المشهور، بخلاف تصديره بلفظ))[٣].

قال أبو حيان:

((وقال المصنف في الشرح: "واللفظ أولى بالذكر من اللفظة؛ لأن اللفظ يقع على كل ملفوظ حرفًا كان أو أكثر، وحق اللفظة أن لا تقع إلا على حرف واحد؛ لأن نسبتها من اللفظ نسبة الضربة من الضرب، ولأن إطلاق اللفظ على الكلمة إنما هو من باب إطلاق المصدر على المفعول به كقولهم للمخلوق: خلق، وللمنسوج: نسج، والمعهود في هذا استعمال المصدر غير المحدود بالتاء.

ولذلك قلما يوجد في عبارات المتقدمين"لفظة"، بل الموجود في عباراتهم: "لفظ" كقول س ، وأورد من استعماله "لفظًا" في مواضع. انتهى))[٤].

٢- قال ابن مالك في معرض شرحه لتعريف الفعل، ولزوم قبوله العلامة:

((وقد حكم سيبويه بفعلية "هلم" على لغة تميم لقولهم: هَلُمِّي وهَلُمّا وهَلْمُمْنَ، وحكم باسميتها على لغة الحجازيين؛ لأنهم يلزمونها التجريد[٥]، كلزومه عند الجميع في "دراك" وأخواتها))[٦].

قال أبو حيان: ((وقد حكم س بفعلية هَلُمَّ عند من ألحقها الضمائر البارزة بها، وبكونها اسم فعل عند من لم يلحقها))[٧].

٣- قال ابن مالك في معرض شرحه لأقسام الفعل:

((لما كمَّل ما يحتاج إليه من علامة الفعل شرع في بيان أقسامه الأولية التي تترتب عليها معرفة ما هو منها مبني وما هو منها معرب، وما هو منها مبهم وما هو منها مختص بأحد الأزمنة، وجعل الماضي أولا في الذكر، والأمر ثانيا والمضارع ثالثا، كما فعل سيبويه (رحمه الله) حين قال: "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"[٨]،

ثم مثل لما مضى بذهب، ولما يكون ولم يقع باذهب وتذهب[9]، ثم بيّن أن تذهب وشبهه يراد به الحال أيضا، وكأن سيبويه لحظ في هذا الترتيب أن المضارع لا يخلو من زيادة، وأن الماضي والأمر يخلوان منها كثيرا))[10].

قال أبو حيان: ((واتبع المصنف س في البداءة بالماضي ثم الأمر ثم المضارع، حيث قال:

" فَبُنِيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، ولما هو كائن لم ينقطع".

وذكر المصنف في شرحه مُحسنات لترتيب ذكر س لهذه الأفعال على ما ذكر، يُوقفُ عليها منه))[11].

وقد وقف البحث على مواضع أخر كان فهم نص سيبويه فيها متفقا بين هذين العلمين، وحرصا على عدم الإطالة سأكتفي بالإحالة إلى هذه المواضع مبتدئا بشرح التسهيل، ومثنيًا بالتذييل والتكميل واضعا رقم صفحاته بين قوسين، كما يأتي:

١/ ٣٧ (١/ ١٢٨)، و١/ ٨٧ (١/ ٣٣٤)، و١/ ١٠٣ (٢/ ٥٢)، و١/ ١٣٨ (٢/ ١٧٦)، و١/ ١٤٧ (٢/ ٢١٢)، و١/ ١٦٨ (٢/٢٩٤)، و١/ ١٦٩- موضعان - (٢/ ٣٠٠، و٣٠٢ و٣٠٣)، و١/ ١٨٢ (٢/ ٣٢٦)، و١/ ١٨٤ (٣/ ٣٢٩ و٣٣٠)، و١/ ٢٦١ (٣/ ٢٣٩).

وبهذا يكون عدد مواضع الاتفاق أربعة عشر موضعا.

ويمكن أن يقال: إن مما يدخل في عداد ما اتفق فيه فهم ابن مالك وأبي حيان لنص سيبويه؛ هو تلك النصوص التي نقلها ابن مالك عن سيبويه وبيّن فهمه لها، ولم يتعرض لها أبو حيان، ومن ذلك:

قول ابن مالك:

((وقد قسم سيبويه الكلام إلى : "مستقيم حسن نحو: أتيته[12] أمس، وإلى

مستقيم كذب نحو: حملت الجبل، وإلى مستقيم قبيح نحو: قد زيدًا رأيت، وإلى محال نحو: أتيتك غدًا، وإلى محال كذب نحو: سأحمل الجبل أمس"(١٣).

وزاد الأخفش الخطأ فقال: ومنه الخطأ نحو: ضربني زيد، وأنت تريد: ضربت زيدًا.

والظاهر أن سيبويه لا يرى الخطأ كلامًا لخلوه من القصد))(١٤).

ولم يعرض أبو حيان لهذا النص الذي نقله ابن مالك عن سيبويه، ولا الفهم الذي استنتجه ابن مالك(١٥).

وقد سجل البحث مواضع أخر مثل هذا الموضع، وهي على النحو الآتي:

١/ ١٠٠ (٢/ ٤٧)، و١/ ١٠٢ (٢/ ٥١ و٥٢)، و١/ ١١٣ (٢/ ٩٣).

ومجموع هذه المواضع يبلغ أربعة مواضع.

وإذا أضيفت هذه المواضع إلى مواضع الاتفاق السابقة يصبح عدد مواضع الاتفاق إجمالاً: ثمانية عشر موضعًا.

الفصل الثاني

ما اختلف فيه فهم ابن مالك وأبي حيان لنص سيبويه.

المسألة الأولى: هل يطلق الكلام على غير الجمل المفيدة ؟.

لم يعرض سيبويه لتعريف الكلام، ولكن ابن مالك فهم من بعض نصوص سيبويه أنه يشترط الإفادة في صحة إطلاق الكلام على الجمل؛ حيث يقول:

((صرح سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه بما يدل على أن الكلام لا يطلق حقيقة إلا على الجمل المفيدة فمن ذلك قوله:

"واعلم أن "قلت" في كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها ما كان كلامًا لا قولاً"[16]؛ عنى بالكلام الجمل، وبالقول المفردات، ولا يريد أن القول مخصوص بالمفردات، فإن إطلاقه على الجمل سائغ باتفاق))[17].

وأعاده مع تفسيره غير المفيد الذي لا يدخل في حد الكلام؛ حيث يقول:

((وقد صرح سيبويه وغيره من أئمة النحويين بأن مالم يفد ليس بكلام مفردًا كان كزيد، أو مركبًا دون إسناد كعبدك وخير منك، أو مركبًا بإسناد مقصود لغيره نحو: إن قمت، أو مركبًا بإسناد مقصود لا لغيره لكنه مما لا يجهله أحد نحو: النار حارة.

فيلزم من تعرَّض لحدِّ الكلام أن يحترز من ذلك كله بإيجاز))[18].

واعترض أبو حيان على هذا الفهم لكلام سيبويه الآنف، ونقل نص ابن مالك المتقدم في صدر شرحه لتعريف ابن مالك للكلام[19] كالمقر له، ثم رجع إليه بالنقد والاعتراض مضيفًا لابن مالك استشهاده بنص آخر من نصوص سيبويه يخلو شرح التسهيل المطبوع منه[20]، وذلك حيث يقول:

((قال المصنف (رحمه الله) : "وقد صرح س وغيره من أئمة العربية بأن الكلام لا يطلق حقيقة إلا على الجمل المفيدة"، قال: قال س (رحمه الله) وقد مثّل بـ"هذا عبد الله معروفًا":

"ف: "هذا" اسم مبتدأ يبنى عليه ما بعده - وهو عبد الله -، ولم يكن ليكون هذا كلامًا حتى يبنى عليه أو على ما قبله"[٢١]. انتهى كلام س (رحمه الله).

ولا دليل فيه على دعوى المصنف (رحمه الله)، والتمثيل بالمفيد لا يدل على اشتراط الإفادة في الكلام؛ بل ظاهر كلام س (رحمه الله) أنه لا يشترط الإفادة؛ لأنه قال: "ولم يكن ليكون كلامًا حتى يُبنى عليه أو يُبنى على ما قبله"؛ أي: حتى يحصل بينهما إسناد، فيكون مبتدأ وخبرًا، والإسناد أعمُّ من أن يكون مفيدًا أو غير مفيد.

وإنما ذكر ذلك س (رحمه الله) احترازًا من المفرد، فإنه لا يسمى كلامًا؛ لأنه لا بناء شيء فيه على شيء ولا إسناد.

وكان بعض من عاصرناه يقول: العجب لهؤلاء النحاة يجيئون لأصدق القضايا فيجعلونها ليست بكلام؛ كقولنا: النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان، والضدان لا يجتمعان، وقد يرتفعان، والكل[٢٢] أكثر من الجزء، والواحد نصف الاثنين.

ويلزمهم لما شرحوا المفيد بأنه الذي يفيد السامع علم ما لم يكن يعلم أن الكلام إذا طرق سمع الإنسان فاستفاد منه شيئا، ثم طرقه ثانيا - وهو قد علم مضمونه أولا - أنه لا يكون كلاما باعتبار المرة الثانية؛ لأنه لم يفده علم ما لم يكن يعلم، فيكون الشيء الواحد كلاما غير كلام بحسب إفادته السامع؛ هذا خلف.

قال المصنف (رحمه الله) - وقد ذكر أن س (رحمه الله) صرح بأن الكلام لا يطلق حقيقة إلا على الجمل المفيدة -: "ومن ذلك قوله - يعني س -: "واعلم أن "قُلت" في كلام العرب إنما وقعت على أن يُحكى بها ما كان كلامًا لا قولا"،

عنى بالكلام الجمل، وبالقول المفردات". انتهى.

ولا دليل في ذلك على دعوى المصنف على س؛ لأنه أطلق الكلام على الجمل، والجمل أعمُّ من أن تتضمن إسنادًا مفيدًا أو غير مفيد، وما أظن أحدًا يمنع: قال زيدٌ النار حارة، ولا: قال زيدٌ الجزء أقلُّ من الكلِّ))[٢٣].

والنصان الواردان لسيبويه فيما تقدم يظهر منهما صحة فهم ابن مالك لمراد سيبويه، ويؤيد هذا الفهم تفسير السيرافي للنص الأول حيث يقول:(("ما كان كلامًا" يعني: ما كان جملة قد عمل بعضها في بعض، "لا قولاً" يعني: لا مصدرًا له))[٢٤].

وأوضح منه قول أبي نصر: ((يعني ما كان كلاما ليس في موضع المفعول بقلت؛ لأن المفعول بقلت في موضع القول الذي هو مصدره إذا قلت: قلت قولا.

فقولك: قلت زيد منطلق في موضع: قلت قولا، وزيد منطلق الآن قول، أي: في موضع القول من قولك: قلت قولا، فإنما حكيته؛ لأنه قد يكون في غير هذا الموضع منفردا من قلت؛ فيكون كلاما تامًّا))[٢٥].

وأما النص الثاني فلم يعرض له السيرافي[٢٦]، وذلك لوضوحه.

والإجماع شبه منعقد على أن من شرط الكلام الإفادة؛ يقول ابن عصفور: ((الكلام اصطلاحًا: هو اللفظ المركب وجودًا أو تقديرًا المفيد بالوضع))[٢٧]، ويقول ابن هشام:

((الكلام في اصطلاح النحويين: عبارة عما اجتمع فيه أمران: اللفظ والإفادة))[٢٨]، ويقول ناظر الجيش: ((وأما الكلام فهو في اصطلاح النحاة: عبارة عن الجمل المفيدة))[٢٩].

ولذا يجد الباحث أن النحويين الذين تعرضوا لتعريف الكلام وإن لم يشترطوا الإفادة نصًّا فلم يمثلوا له إلا بالمفيد، ولذا فعندما عرف الزمخشري الكلام بأنه ((المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى))[٣٠]؛ فسره ابن يعيش بأنه

يريد الإسناد المفيد[٣١].

وبالنظر إلى نصوص سيبويه يجد الباحث نصوصًا تعضّد فهم ابن مالك، ومنها:

١- ((ألا ترى أنّك لو قلت: إنّ يضرب يأتينا، وأشباه هذا لم يكن كلامًا))[٣٢].

٢- ((وتقول: ما زيدٌ ذاهبًا ولا عاقلٌ عمرٌو؛ لأنك لو قلت: "ما زيدٌ عاقلاً عمرٌو" لم يكن كلامًا؛ لأنه ليس من سببه، فترفعه على الابتداء والقطع من الأول، كأنك قلت: وما عاقلٌ عمرٌو))[٣٣].

٣- ((ألا ترى أنك تقول: مررت برجلٍ منطلقةٍ جاريتان يحبُّهما، ومررت برجل منطلقٍ زيدٌ وأخوه؛ لأنك لما أشركت بينهما في الفعل صار زيدٌ ملتبسًا بالأخ؛ فالتبس برجل.

ولو قلت: "أزيدًا ضربت عمرًا وضربت أخاه" لم يكن كلامًا؛ لأن عمرًا ليس فيه من سبب الأول شيءٌ ولا ملتبسًا به))[٣٤].

وأما اعتراض أبي حيان على ابن مالك في فهم ابن مالك لنص سيبويه؛ فالنصوص الثلاثة السابقة ترد عليه؛ لأن سيبويه مثّل في كل واحد منها بجملة؛ ولكنها غير مفيدة.

وقريب من هذا قول الفارسي: ((فالاسم يأتلف مع الاسم فيكون كلامًا مفيدًا))[٣٥]، وظاهره يفهم منه أن للكلام إطلاقين: مفيد، وغير مفيد، ومن النحاة من يقول به[٣٦].

وليس هذا الظاهر مرادا، وإنما مراده هنا الجملة[٣٧].

ومما يدل على صحة فهم ابن مالك لنصوص سيبويه ما صرح به ابن أبي الربيع من أن ((الكلام لا يقع إلا على المفيد، إلا أنه قد يوجد بحكم الاتساع في

كلام سيبويه إطلاق الكلام على آحاد الكلام التي منها قام))[٣٨].

وبناء على ما تقدم فقد عُدّ قول أبي حيان ((من عدم اشتراط الإفادة خلاف ما يفهم من كلام النحاة))[٣٩].

وأما قول أبي حيان: ((وما أظن أحدًا يمنع: قال زيدٌ النار حارة، ولا: قال زيدٌ الجزء أقلُّ من الكلِّ))؛ فإن البحث يسلِّم هذا القول، وسيأتي بمشيئة الله الإفصاح عنه.

والذي يظهر أن هنا خلافًا في مفهوم "غير المفيد" بين المتقدمين كسيبويه ويوافقه جمهرة المتقدمين وأكثر المتأخرين الذين يريدون بغير المفيد نحو: "إن يضرب يأتينا"؛ ونحوه من الجمل التي لا تفيد السامع لتعلقها بشيء آخر، أو لعدم إفادتها أصلاً، وبعض المتأخرين كابن مالك، ومن وافقه كالمرادي[٤٠]، وابن عقيل[٤١]، والسلسيلي[٤٢]، وناظر الجيش[٤٣]، والشيخ خالد الأزهري[٤٤]، والدلائي[٤٥] الذين يفسرون غير المفيد بنحو: "النار حارة" و"السماء فوقنا" مما هو معلوم لكل أحد.

ويدل على صحة هذا الاستنتاج ما نص عليه الشلوبين عند شرحه لقول الجزولي "مفيد" في تعريفه للكلام بأنه ((لفظ مركب مفيد بالوضع)) حيث يقول:

((احترز به من المركب غير المفيد نحو: إن قام زيد، ويريد بمفيد أن يكون مفهومًا منه معنى مفيد؛ أي: يكتفي به المخاطب؛ إذ ليس كل ما يفهم منه معنى يفيد المخاطب؛ أي: يكتفي به ... ؛ فلا يؤخذ مفيد مأخذ مفهوم، وإنما يؤخذ مأخذ مستقل ومكتف وحاصل منه معنى، وما أشبه ذلك))[٤٦].

ويظهر من هذا النص أن المتقدمين وأكثر المتأخرين (ومنهم: الشلوبين) لا يجعلون غير المفيد يشمل نحو: النار حارة، بل هي عندهم جملة مفيدة؛ فتدخل في حد الكلام.

ويقول الدماميني: ((مفيدًا مخرج لما لا يجهل معناه نحو: النار حارة، كذا

قال المصنف، ونوزع فيه بأن مثل هذا كلام لأنه خبر، وكل خبر كلام ...

وليس من شرط الكلام أن يكون مفيدًا عند كل أحد؛ فإن ما يكون مفيدًا لبعض دون بعض يكون كلاما قطعًا))(٤٧).

ويقول السيوطي: ((وهل يشترط إفادة المخاطب شيئا يجهله؟ قولان:

أحدهما: نعم، وجزم به ابن مالك؛ فلا يسمى نحو: السماء فوق الأرض، والنار حارة، وتكلم رجل كلامًا.

والثاني: لا، وصححه أبو حيان))(٤٨).

والذي يخلص إليه البحث أن سيبويه لا يرى الكلام إلا ما كان مفيدا، وليس مراده به الجمل فقط كما يذهب أبو حيان.

ولا يوافق البحث ما ذهب إليه ناظر الجيش من التوقف في المسألة، وأن الترجيح بين الفهمين يحتاج إلى أدلة خارجية حيث يقول: ((وأما كلام سيبويه؛ فقد فهم المصنف منه خلاف ما فهمه الشيخ كما تقدم؛ فليرجح أحد الفهمين بالأدلة الخارجية))(٤٩)، وذلك أن احتجاج أبي حيان لا يقاوم النصوص الصريحة (الأدلة الداخلية) التي سبق ذكرها.

ويسجل البحث موافقته لأبي حيان في أنه لا يمنع أن يقال في: النار حارة، والسماء فوقنا أنه كلام مع أنه معلوم لكل أحد؛ لأنه ليس من دليل نقلي ولا عقلي يدل على منعه.

ويأخذ البحث على أبي حيان هنا مأخذين:

١- تعسفه في فهم نص سيبويه، وعدم مطالعته للنصوص الأخرى لسيبويه، وهو الإمام الطلعة.

٢- عدم اعتراضه على مفهوم "غير المفيد" عند ابن مالك؛ وكان هو الأولى

والأجدى بأن يصرف له جهده، لا أن يكتفي بالإشارة العابرة إليه.

وهذه المسألة برمتها مما يتعيّن استدراكه على فهارس كتاب سيبويه سواء لمحققه الأستاذ: هارون[٥٠]، أو للشيخ: عضيمة[٥١] (رحمهما الله)، حيث تخلو فهارس الكتاب من الإشارة لهذه المسألة مع أن مواضعها في الكتاب قد بلغت خمسة مواضع، وقد تم نقلها كاملة في أثناء هذه المسألة.

المسألة الثانية: هل يتعين استقبال المضارع بعد لا النافية ؟.

نص سيبويه على أن الفعل المستقبل (غير الواقع زمن التكلم) نفيه بـ "لا"[٥٢]، ولكن ابن مالك فهم من جملة نصوص سيبويه عدم تعين المضارع بعد "لا" للاستقبال، وإمكانية أن يقصد به الحال حيث يقول:

((وإذا نفي[٥٣] المضارع بلا لم يتعين الحكم باستقباله بل صلاحية الحال باقية، رُوي ذلك عن الأخفش نصًّا، وهو لازم لسيبويه وغيره من القدماء لاجتماعهم على صحة قول القائل: قاموا لا يكون زيدا، بمعنى: إلا زيدا، ومعلوم أن المستثني منشئٌ للاستثناء، والإنشاء لابدّ من مقارنة معناه للفظه، و"لا يكون" هنا استثناء فمعناه مقارن للفظه، فلو كان النفي بـ "لا" مُخلِّصًا للاستقبال لم تستعمل العرب "لا يكون" في الاستثناء لمباينته الاستقبال.

ومثل هذا الإجماع إجماعهم على إيقاع المضارع المنفي بلا في مواضع تنافي الاستقبال نحو: أتظن ذلك كائنا أم لا تظنه؟ وأتحبه أم لا تحبه؟ ومالك لا تقبل، وأراك لا تبالي، وما شأنك لا توافق؟ ...

والذي غرّ الزمخشري[٥٤] وغيره من المتأخرين قول سيبويه في باب نفي الفعل:

"وإذا قال: هو يفعل - أي: هو في حال فعل - فإن نفيه: ما يفعل، وإذا قال: هو يفعل - ولم يكن الفعل واقعًا - فإن نفيه: لا يفعل "[٥٥]؛ فاستعمل "ما" في نفي الحال، و"لا" في نفي المستقبل، وهذا لا خلاف في جوازه، وليس في عبارته ما

يمنع من إيقاع غير "ما" موقع "ما"، ولا من إيقاع غير "لا" موقع "لا"، وقد بيّن في موضع آخر أن "إن" النافية مساوية لـ "ما"(٥٦)، فيلزم من ذلك أن تستعمل لنفي الحال كما تستعمل "ما"، وبيّن أيضا أن "لن" لنفي سيفعل(٥٧)، فيلزم من ذلك موافقتها لـ "لا".

ولم يتعرّض لذلك في باب نفي الفعل(٥٨)؛ فلا يوجب ذلك عدم جوازه؛ فكذا لا يجب من تخصيص ما يقع على الحال(٥٩) امتناع نفيه بغير "ما".

ولكنه قصد في باب نفي الفعل التنبيه على الأولى في رأيه ، والأكثر في الاستعمال؛ وذلك أن استعمال "ما" في النفي أكثر من استعمال "إن"، ونفي الحال بها أكثر من نفيه بلا، وكذلك "لا"في المثال المذكور راجحة على "لن" من قبل مشاركة اللفظ؛ لأن الفعل المتقدم مرفوع، فإذا نفي الثاني بـ "لا" قوبل مرفوع بمرفوع، فيكون الفعلان متشاكلين، وإذا نفي بـ "لن" قوبل مرفوع بمنصوب فتفوت المشاكلة؛ وهي مهمة في كلامهم ...

وقد قال سيبويه في باب عدة ما يكون عليه الكلم:

"وتكون "لا" ضدًّا لنعم"(٦٠)، وهذا إشعار بعدم تقيدها في النفي بزمان دون زمان، كما لا يتقيد نعم(٦١)، لأن نعم تصديق لما قبلها ماضيًا كان أو حاضرًا أو مستقبلاً نحو: أقام زيد ؟ وأتظنه قائمًا ؟ وأتسافر غدًا ؟ فنعم بعد الثلاثة الأفعال مقتضية لثبوت القيام الماضي، والظن الحاضر، والسفر المستقبل، ولا بعدهن مقتضية لنفيهن.

على أن كلام سيبويه لو كان صريحًا في أن المضارع المنفي بلا لا يكون إلا مستقبلا لم يجز الأخذ به بعد وجود الأدلة القاطعة بخلاف ذلك كما قدمنا))(٦٢).

واعترض أبو حيان هذا الفهم لنصوص سيبويه ذاهبا إلى عدم تأويل كلام سيبويه، وأنه باقٍ على ظاهره، وأن ما ذكره ابن مالك من أدلة لا يقطع بصحة دعواه

حيث يقول:

((وقوله: ولو نُفي بلا.

أي: إن المضارع إذا نُفي بـ"لا" صلح مع وجودها للحال وللاستقبال.

وقوله: خلافًا لمن خصَّها بالمستقبل.

يعني: أنَّ "لا" إذا دخلت على المضارع تعيَّن أن يكون مستقبلاً.

وهذا الذي اختاره المصنف هو مذهب الأخفش(٦٣) وأبي العباس(٦٤)، وذهب معظم المتأخرين - منهم: الزمخشري - إلى أن "لا" تُخلِّصُ المضارع للاستقبال، وهو ظاهر مذهب س.

قال س:" وأمَّا "ما" فهي نفي لقوله: هو يفعلُ إذا كان في حال الفعل، فتقول: ما يفعلُ"(٦٥)، ثم قال :"وتكون" لا" نفيًا لقوله: يفعل ولم يقع الفعل، فتقول: لا يفعل"(٦٦) ذكر ذلك في باب عدة ما يكون عليه الكلم.

وقال المصنف في شرحه: "والذي غرَّ الزمخشري وغيره من المتأخرين قول س في نفي الفعل: "وإذا قال هو يفعل، أي: هو في حال فعل، فإن نفيه ما يفعل، وإذا قال هو يفعل ولم يكن الفعل واقعًا فإن نفيه لا يفعل"؛ قال: "فاستعمل "ما" في نفي الحال، و"لا" في نفي المستقبل، وهذا لا خلاف في جوازه " انتهى نقله عن س.

قال المصنف: " وليس في عبارته - يعني: س - ما يمنع من إيقاع غير "ما" موقع"ما"، ولا من إيقاع غير "لا" موقع "لا"، فقد بين في موضع آخر أن "إن" النافية مساوية لـ "ما"؛ فيلزم من ذلك أن تستعمل لنفي الحال كما تستعمل "ما"، وبين أيضًا أن "لن" لنفي سيفعل، فيلزم من ذلك موافقتها لـ" لا"، ولم يتعرض لذلك في باب نفي الفعل، فلا يوجب ذلك عدم جوازه، فكذلك لا يجب من تخصيص "ما" بنفي الحال امتناع نفيه بغيرها، ولكنه قصد في باب نفي الفعل التنبيه على الأولى في رأيه، والأكثر في الاستعمال".

ثم قال: "وقد قال س في باب عدة ما يكون عليه الكلم: "وتكون لا ضدًّا لنعم"؛ وهذا إشعار بعدم تقييدها في النفي بزمان دون زمان، كما لا تتقيد نعم، لأن نعم تصديق لما قبلها ماضيًا كان أو حاضرًا أو مستقبلا". انتهى كلامه.

وقال المصنف أيضًا: "وهو لازم" - يعني كون المضارع إذا نُفي بلا لم يتعين الحكم باستقباله - قال: "وهو لازم لـ"س" وغيره من القدماء لإجماعهم على صحة قول القائل: قاموا لا يكون زيدًا، بمعنى: إلا زيدًا، ومعلوم أن المستثني مُنشئٌ للاستثناء، والإنشاء لا بد من مقارنة معناه للفظه، و"لا يكون" هنا استثناء، فمعناه مقارن للفظه، فلو كان النفي بـ"لا" مُخلَّصًا لاستقبال المضارع لم تستعمل العرب "لا يكون" في الاستثناء لمباينته الاستقبال.

ومثل هذا الإجماع إجماعهم على إيقاع المضارع المنفي بـ"لا" في مواضع تنافي الاستقبال، نحو: أتظنُّ ذلك كائنًا أم لا تظنه؟ ومالك لا تقبل؟ وأراك لا تبالي، وما شأنك لا توافق؟ ...

انتهى ما أورده المصنف مما ذكر أنه نفي بـ "لا"؛ وليس مستقبلا.

ولا حجة في شيء منه، وذلك أن المُدَّعى هو أن ما صلح للحال والاستقبال، ولا مرجح لأحدهما، إذا نُفي بـ"لا" يتخلص للاستقبال، وهذه المواضع التي ذكرها المصنف لم يكن الفعل قبل ذلك صالحًا لهما.

أما في الاستثناء فإن قوله: "لا يكون زيدًا"، أُجري مجرى "إلا زيدًا"، فجرى هذا الفعل المنفي بـ"لا" مجرى أداة الاستثناء التي هي إلا، ولذلك أضمر في يكون اسمها مفردًا حتى لا تكثر المخالفة، فهو فعل جرى مجرى "إلا"، ولم يكن قبل دخول"لا" صالحًا للحال والاستقبال، فلا يورد دليلا على المخالف.

وأما "أتظن ذلك كائنًا أم لا تظُنُّه" فقد تقدم قوله:"أتظنُّ"، وهو فعل حال، فجاء قوله: "أم لا تظنُّه" معادلا لفعل الحال، فهذه قرينة صرفته عن الاستقبال إلى الحال، فلم يكن صالحًا للحال والاستقبال.

وأما قوله: "ما لك لا تقبل؟"؛ فإن الاستفهام هو في الحال، و"لا تقبل" قيد فيه، وقيد الحال حال، وكذلك " أراك لا تبالي"، فإن "أراك" فعل حال، و"لا تبالي" قيدٌ فيه ...

وقال المصنف: "على أن كلام س لو كان صريحا في أن المضارع المنفي بـ "لا" لا يكون إلا مستقبلا لم يجز الأخذ به بعد وجود الأدلة القاطعة بخلاف ذلك كما قدمنا". انتهى كلامه.

وقد تكلمنا على أدلته القاطعة على زعمه، وبينا أنها ليست أدلة، وانظر إلى جسارة هذا الرجل على س؛ وهو المستقري العربية عن العرب مشافهة، أو عمن شافه العرب))(٦٧).

ومن خلال استعراض النقاش الذي دار بين هذين العلمين يظهر أن فهم الأكثرين ومعهم أبو حيان لكلام سيبويه هو الأصح.

ويدل عليه قول السيرافي: ((وإذا قال: "هو يفعل" - أي: هو في حال فعل - لم يكن نفيه لا يفعل؛ لأن لا يفعل موضوع للمستقبل، فلا يكون نفي المستقبل نفيًا للحال، ولكن هو(٦٨) جواب "هو يفعل" للحال: ما يفعل، وإذا كان "هو يفعل" للمستقبل فجوابه: لا يفعل؛ لاشتراكهما في الاستقبال))(٦٩).

ويقول ابن هشام عند حديثه عن لا: ((ويتخلص المضارع بها للاستقبال عند الأكثرين، وخالفهم ابن مالك؛ لصحة قولك: "جاء زيدٌ لا يتكلم" بالاتفاق، مع الاتفاق على أن الجملة الحالية لا تُصدَّر بدليل استقبال))(٧٠).

والذي يظهر من آخر كلام ابن مالك أنه قد أحس بأنه تعسف في فهم نص سيبويه؛ يدل على ذلك قوله: ((على أن كلام سيبويه لو كان ...))، وأن ما ذكره لا يعدو أن يكون احتمالا، وهو اجتهاد منه إلا أن الاجتهاد لا يكون مع نص الإمام على المسألة.

ولذا كان فهم ابن مالك لنص سيبويه ومحاولته الاحتجاج بالنصوص

الأخرى غير مستقيم؛ لأن كلام سيبويه نص في المسألة، وهو نص مفصل غير مجمل، ونصوصه الأخرى ليست بنص في المسألة، وهي نصوص مجملة؛ فيحمل المجمل على المفصل كما هو مقرر في أصول الفقه.

يقول ناظر الجيش تعليقا على قول ابن مالك: "وليس في عبارته ما يمنع من إيقاع غير "ما" موقع "ما" ...":

((وظاهر كلام سيبويه المنع، وإلا فلا فائدة في التخصيص))[٧١].

بقي النظر في الأدلة التي أوردها ابن مالك في أصل المسألة بغض النظر عن فهم نص سيبويه، وقد تكفل بهذا الجانب أبو حيان الذي رد الاستدلال بها بأنها ليست في محل الخلاف؛ وهو الفعل الذي يحتمل الحال والاستقبال فتخلصه لا للاستقبال، بل هي أفعال دالة على الحال؛ فلا تدل على الاستقبال حتى بدخول لا عليها، وهو رد وجيه.

ويرى ناظر الجيش أن هذا الرد ليس بمتعيّن، لأنه ((يمكن المنازعة في بعضها، بل في أكثرها عند التأمل))[٧٢]، ولا يظهر قوة هذا الجواب؛ وعلى فرض التسليم به؛ فإنه يظهر من قوله تسليمه بورود الاحتمال فيما أورده ابن مالك، مما يجعل من قول ابن مالك هنا غير مسلم؛ لأن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال.

وأما ما أورده ابن هشام من استدلال لابن مالك - وإن لم يكن مذكورا في شرح التسهيل - فهو واضح الدلالة، والجواب عنه هو ما سبق إفادته من أبي حيان من كون الفعل هنا متعين الحالية لا يحتمل الاستقبال، وذلك أن الحال لا يكون إلا في زمن الحال.

ومن خلال عرض ما تقدم يظهر جليًا أن محل النزاع يحتاج إلى تحرير في هذه المسألة، وذلك يقتضي أن يقال:

إن الفعل المضارع بعد "لا" يكون مستقبلا إلا إذا دلت قرينة على عدم استقباله، وتعينه للحال، فليس محل الخلاف في تخليص "لا" المضارع للاستقبال، ولكن الخلاف هل المضارع بعد "لا" دائما يكون للاستقبال فحسب بغض النظر عن القرائن الصارفة؟.

ولا ريب أن نص سيبويه واضح لا يحتاج إلى بيان، ولذا كان الفهم الصحيح لكلام سيبويه هو ما فهمه السيرافي وغيره وهم الأكثرون(٧٣) من أن المضارع الذي لم يقع زمن التكلم يكون بعد "لا" للاستقبال.

المسألة الثالثة: هل يصح جمع عدة (علما لمذكر) جمع مذكر سالم؟ وهل يقاس عليه؟.

نص سيبويه على جمع ما سُمِّي به من ثلاثي حذفت أحد أصوله وعوض عنها تاء التأنيث نحو: عدة جمع مذكر سالم قياسا لا سماعا، وفهم ابن مالك من ذلك أن هذا القياس قياس مطرد، وذلك حيث يقول:

((وقيدت التاء المانعة من هذا الجمع "بمغايرة ما في عدة وثبة علمين" تنبيهًا على ما صار علمًا من الثلاثي المعوض من لامه أو فائه هاء التأنيث، فإنه يجمع بالواو والنون، وبالألف والتاء، ما لم يكسر قبل العلمية كشفة فيلزم تكسيره أو يعتل ثانيه كسية(٧٤) فيلزم جمعه بالألف والتاء؛ فيقال فيمن اسمه عدة وثبة: جاء عدون وثبون، ورأيت عدين وثبين، ذكر ذلك ابن السراج في الأصول(٧٥)، وهو مأخوذ من كلام سيبويه(٧٦).

وأجاز سيبويه(٧٧) - أيضًا - أن يقال في "ربت" مخفّفا علمًا: ربون وربات))(٧٨).

وأما أبو حيان فيرى أن هذا القياس خلاف الأولى؛ فلا يصح طرده، وأن الأولى هنا الوقوف على المسموع عن العرب في جمع هذه الألفاظ؛ ولذا فقد استظهر بنص آخر لسيبويه يعضد به رأيه هذا، وذلك حيث يقول:

((وقوله: المغايرة لما في نحو: عدة وثبة علمين.

هذا القيد فيما فيه تاء التأنيث قلَّما ذكره أحد من أصحابنا، وذكره ابن السراج؛ وذلك أن ما لحقته تاء التأنيث عوضًا من فاء الكلمة نحو عِدة أو لامها نحو ثُبة، وسميت به رجلا، فيجوز لك إن لم يُكسَّر قبل التسمية به أو تعتل لامه أن تجمعه بالواو والنون رفعًا، وبالياء والنون نصبًا وجرًا، وبالألف والتاء، فتقول: جاء عِدون وثُبون، وجاء عِداتٌ وثُباتٌ؛ فإن كُسِّر قبل العلمية نحو: شَفة فإنك إذا سميت به رجلا فلا يجوز إلا تكسيره، وإن أُعِلَّت لامه نحو: دِية، وسميت به رجلا، فلا يجوز جمعه إلا بالألف والتاء.

ونظير هذا مما فيه التاء وجُمع بعد التسمية به بالواو والنون وبالألف والتاء ما أجاز س في "رُبَتَ" مُسمًّى بها رجل مخففًا، فتقول: قام رُبون، ورأيت رُبِين، ومررت بِرُبِين، وقام رُباتٌ.

وهذا القيد الذي ذكره ابن السرَّاج يحتاج إلى اعتباره من لسان العرب؛ لأن باب ثُبة وسَنة مما جُمع بالواو والنون ليس قياسًا، فتُبنى عليه الأحكام في باب التسمية، وإن قيل بقياس شيء منه فليكن فيما سُمع من العرب وشاع جمعه مما عوض من لامه هاء التأنيث ولم يُكَسَّر، فإذا سُمّي بشيء منه جُمع بالواو والنون كما جُمع حين كان غير مُسمًّى به، أما ما لم يُجمع قبل بالواو والنون نحو: عِدة فلا ينبغي أن يجمع بالواو والنون، ولا يُلْحَق ما عُوِّض من فائه هاء التأنيث، ولم يجمع بالواو والنون، بما عُوِّض من لامه الهاء ، وجمع قبل التسمية به بالواو والنون.

وأمّا ما أجازه س من جمع "رُبَت" المخففة الباء مُسمًّى بها رجل بالواو والنون فينبغي أن لا يجوز؛ لأن التاء فيه ليست عوضًا لا من فاء كلمة ولا من لامها، بل يكون جمع هذا بالألف والتاء، إلا أن نُقل جمعُ ذلك بالواو والنون عن العرب، فيقبل، وأما من حيث القياس فالقياس يقتضي أن لا يجوز.

وقال أبو السعادات في كتابه البديع:

"إن سمّيت رجلاً أو امرأة بسنة أو ثبة أو ظبة أو نحو ذلك لم يتعدّ في جمعه ما جمعوه به قبل لتسمية؛ فتقول:سنون وسنوات، وثبون وثبات، وفي شية وظبة: شيات وظبات لا غير، وغير س يروي في ظبة: ظبين". انتهى.

وما قاله أبو السعادات هو نص س، قال:

"ولو سميت رجلاً أو امرأة بسنة لكنت بالخيار إن شئت قلت: سنوات، وإن شئت قلت: سنون(٧٩)، وكذلك لو سميت بثبة لقلت: ثبات وثبون(٨٠)، ولو سميت بشية وظبة لم تجاوز شيات وظبات(٨١)؛ لأن هذا اسم لم تجمعه العرب إلا هكذا(٨٢)، فكذلك قياس(٨٣) هذه الأشياء"(٨٤).

وقال أبو الحسن: أقول في جمع هذا كله: ظبون شيون، كما أقول: قلون وثبون جريًا على الأكثر، وأنه أصل الباب.

وقول س أقيس؛ لأنا لم نجدهم خالفوا في جمع الأعلام جمع أسماء الأجناس ...

وقال س: "ولو سميت بعدة لقلت فيه: عدات حملاً على جمعهم إياها، وعدون - وإن لم يقولوه - حملاً على قولهم: لدة ولدون"(٨٥)؛ فخالَف قولَه))(٨٦).

ومن خلال استعراض النصين السابقين لهذين العلمين يظهر جليًا أن ابن مالك يرى قياسية عدون وعدين في جمع عدة بناء على نص سيبويه فيها، وفي جمع رُبَت مخففا، وأن أبا حيان يرى أن سيبويه خالف قوله في جمع عدة قوله في جمع ظبة وشية، وأن الأولى عنده أن يقال في جمعها: عدات فحسب، وقوفا عند مورد السماع.

ومن خلال نصوص سيبويه المتقدمة يظهر أن فهم ابن مالك لها هو الصحيح؛ فسيبويه يروي المسموع عن العرب ومع ذلك يجيز القياس، وأبو حيان يرى أن نص سيبويه الذي يرى فيه الوقوف على المسموع هو الأصل وأن قوله الآخر مخالفة.

ولعل الصحيح هو تجويز سيبويه للقياسية في هذا الباب[٨٧]، لأن باب التسمية كما هو معلوم هو باب تغيير؛ فيستجاز فيه مالم يجز في غيره.

المسألة الرابعة: هل مثّل سيبويه بـ "ضربت وضربني قومك" ؟ وهل يجيزه؟.

ينسب ابن مالك لسيبويه تمثيله بـ "ضربت وضربني قومك"، وأنه يجيزه على إتيان ضمير الغائبين كضمير الغائب بقلة، حيث يقول:

((وقد أجاز سيبويه أن يُقال: "ضربت وضربني قومك"[٨٨]، أراد: وضربوني، فأفرد على تقدير: و"ضربني مَنْ ثَمّ"[٨٩]))[٩٠].

واعترضه أبو حيان بأن سيبويه لم يمثل بهذا، وأنه يفهم من كلام سيبويه أنه لا يجيزه على إطلاقه، وذلك حيث يقول:

((وقوله: "وقد أجاز س أن يقال: ضربتُ وضربني قومك، أراد: وضربوني، فأفرد على تقدير: وضربني مَنْ ثَمَّ"؛ فلم يُجزه س على الإطلاق، ولا هذا المثال الذي ذكره مثال س.

بل قال س:

"وإن قال[٩١]: ضربني وضربتُ قومك؛ فجائز، وهو قبيح أن تجعل اللفظ كالواحد، كما تقول: هو أجملُ الفتيان وأَحْسَنُه[٩٢]، وأَكْرَمُ بنيه وأَنْبَلُه، ولا بد من هذا؛ لأنه لا يخلو الفعل من مُضمر مرفوع أو مُظهر مرفوع[٩٣] من الأسماء، كأنك قلت إذا قلت[٩٤]: ضَرَبَني مَنْ ثَمَّ، وضربتُ قومك، وترك ذلك أجود وأحسن للبيان[٩٥]الذي يجيء بعده، فأضمر "مَنْ" لذلك؛ وهو[٩٦] رديء في القياس، يدخل فيه أن تقول:

أصحابه[٩٧] جلس، تضمر شيئًا يكون في اللفظ واحدًا؛ فقولهم: "هو أجملُ الفتيان وأنبلُه"[٩٨] لا يقاس عليه؛ ألا ترى أنك لو قلت - وأنت تريد الجماعة -: هذا غلامُ القوم وصاحبُه، لم يحسن"[٩٩] انتهى كلام س.

وفيه: أنه أجاز ذلك، وهو قبيح، وأنه رديء في القياس، وإنما أجازه على قُبحه ورداءته في مكان خاصّ، وهو الإعمال ...

ولا يلزم من إجازته في هذا الباب إن يُجيز ذلك في غيره؛ ألا ترى أنه منع "هذا غلامُ القوم وصاحبُه" قياسًا على "هو أجملُ الفِتْيانِ وأَنْبَلُه".

وظاهر كلام المصنف إجازة ذلك على قِلّة))[١٠٠].

ومن خلال استعراض نصوص سيبويه يقف الباحث على قول سيبويه: ((فإن قلت: ضربتُ وضربوني قومَك نصبت، إلا في قول من قال: أكلوني البراغيثُ، أو تحمله على البدل فتجعله بدلا من المضمر،كأنك قلت: ضربتُ وضربني ناسٌ بنو فلان))[١٠١].

فهل فات هذا النص أبا حيان أم أن مراده أن ابن مالك تصرف فيه ؟.

وقد يكون مراد أبي حيان أن المثال الذي أورده ابن مالك هو تحريف للمثال الوارد في قول سيبويه:

((وقد يجوز: ضربتُ وضربني زيدًا؛ لأن بعضهم قد يقول: متى رأيت أو قلت زيدًا منطلقًا، والوجهُ: متى رأيتَ أو قلتَ زيدٌ منطلقٌ.

ومثل ذلك في الجواز: ضربَني وضربتُ قومُك، والوجه أن تقول: ضربوني وضربتُ قومَك، فتحمله على الآخر؛ فإن قلت: ضربَني وضربتُ قومك؛ فجائز وهو قبيحٌ أن تجعل اللفظ كالواحد كما تقول: هو أحسنُ الفتيانِ وأجملُه، وأكرمُ بَنيه وأنبلُه))[١٠٢].

وعلى كل حال فيظهر مما تقدم صحة النص الذي أورده ابن مالك نقلا عن سيبويه، وذلك ((أن العرب إذا عطفت فعلاً على فعل - وكان كل واحد من الفعلين متعلقًا باسمين أو باسم واحد - فإنهم يستجيزون في ذلك مالا يستجيزون في غيره))[١٠٣].

كما أن ابن مالك ((إنما ذكر أن ذلك قد ورد أنه قليل، فليس في كلامه منافاة لكلام سيبويه ولا مخالفة))[١٠٤].

وقد صرّح ابن مالك بقلة هذا الأسلوب، وهو ما وافق عليه أبو حيان في آخر كلامه؛ وإن كان صدره مشعرًا بعدم الموافقة.

المسألة الخامسة: حكم عدم لحاق نون الوقاية مع لدن.

نسب ابن مالك لسيبويه أنه يحكم على عدم لحاق نون لوقاية مع لدن بالضرورة، حيث يقول:

((ولحاق النون مع لدن أكثر من عدم لحاقها، وزعم سيبويه أن عدم لحاقها من الضرورات، وليس كذلك، بل هو جائز في الكلام الفصيح، ومن ذلك قراءة نافع[١٠٥]: ﴿ مِن لَّدُنِي عُذْرًا ﴾ (**الكهف ٧٦**) بتخفيف النون وضم الدال.

ولا يجوز أن تكون نون لدني نون الوقاية، ويكون الاسم لدُ، لأن لد متحرك، والنون في لدن وأخواته إنما جيء بها لتصون أواخرها عن زوال السكون، فلا حظ فيها لما آخره متحرك، وإنما يقال في "لَدُ" مضافًا إلى الياء"لدِي" نص على ذلك سيبويه[١٠٦]))[١٠٧].

واعترضه أبو حيان بأن سيبويه لم يذكر إلا لحاق نون الوقاية في لدنّي، وأنه لم يقل بأن عدم لحاقها من الضرورات، وذلك حيث يقول:

((وما ذهب إليه من التخيير في إثبات نون الوقاية وحذفها قد ذهب إليه غيره من أصحابنا[١٠٨] كأبي موسى، والأستاذ أبي الحسن بن عصفور، وشيخنا الأستاذ أبي الحسن الأُبَّذِيّ، وغيرهم ...

وأما س فلم يذكر فيما وقفنا عليه من كلامه إلا لحاق نون الوقاية في لَدُن.

وأما قول المصنف عنه:

"إن عدم لحاقها من الضرورات"؛ فليس كما قال عنه، إنما قال في "قد":

"وقد جاء في الشعر قَدِي، قال الشاعر:

قَدْنِيَ مِن نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي[١٠٩]

لما اضطر شَبَّهه بِحَسْبِي"[١١٠]. انتهى))[١١١].

وعند استقراء كتاب سيبويه يجد الباحث أن سيبويه لم يذكر إلا اتصال نون الوقاية في لدني، وأنه لم يذكر أنه حفظ من الشعر لدنِي مخففة، وذلك حيث يقول:

١- ((وسألته (رحمه الله) عن قولهم: عنِّي وقدني وقطني ومنِّي ولدنِّي؛ فقلت: ما بالهم جعلوا علامة إضمار المجرور ها هنا كعلامة إضمار المنصوب؟.

فقال: إنه ليس من حرف تلحقه ياء الإضافة إلا كان متحركًا مكسورا، ولم يريدوا أن يحركوا الطاء التي في قط ولا النون التي في من؛ فلم يكن لهم بد من أن يجيئوا بحرف لياء الإضافة متحرك إذ لم يريدوا أن يحركوا الطاء ولا النونات ...))[١١٢].

٢- ((وأما قط وعن ولدن فإنهن تباعدن من الأسماء ولزمهن ما لا يدخل الأسماء المتمكنة - وهو السكون، وإنما يدخل ذلك على الفعل نحو: خذْ وزنْ -؛ فضارعت الفعل وما لا يُجَرُّ أبدًا وما أشبه الفعل؛ فأجريت مجراه، ولم يحرِّكوه))[١١٣].

ولم يذكر السيرافي في شرحه لهذين النصيين إلا لدنّي فحسب، ولم يعرِّج على حذف النون منها[١١٤].

ومن خلال هذين النصيين من كلام سيبويه يظهر أن فهم أبي حيان لها هو الصحيح، وأن ابن مالك تجوز في التعبير، أو وقع له سهو في النقل عن سيبويه؛ وذلك لأن سيبويه لم يتكلم عن ورود "لدنِي" في الشعر.

وما نسبه ابن مالك إلى سيبويه سبقه إليه الشلوبين حيث يقول عن حكم

لحاق نون الوقاية مع لدن: ((لحاقها للدن عند سيبويه لازم، ولا ينبغي أن يكون تخفيفها معه إلا في الضرورة على مذهبه))[١١٥].

وعلى كل حال فلا يظهر من نصوص سيبويه ما يؤيد هذا الفهم، ولازم قول سيبويه هنا غير لازم.

ولعل سيبويه لم يعرض للدني المخفّفة النون، لكونه لم يحفظه، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ.

المسألة السادسة: حكم انفصال الضمير المحصور بإنما.

نص سيبويه على أن انفصال الضمير بعد إنما قد وقع في الشعر؛ ففهم ابن مالك من نص سيبويه أن علة كونه ضرورة لأمر خارج عن إنما، وأن الضمير بعد إنما واجب الفصل لشبه الضمير بعد إنما به بعد إلا، وذلك حيث يقول:

((يتعين انفصال الضمير لحصره بإنما كقوله:

أَنَا الفَارِسُ الحَامِي الذِّمَارَ وَإِنَّمَايُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي[١١٦] ومن ذلك قول الشاعر:

كأَنَّا يَوْمَ قُرَّا إنّـمَا نَقْتُلُ إيَّانَا[١١٧]

وقد وهم الزمخشري[١١٨] في قوله:

إنّـمَا نَقْتُلُ إيَّانَا

فظنّ أنه من وقوع المنفصل موقع المتصل[١١٩]، وليس كذلك؛ لأنه لو أوقع هنا المتصل فقال: إنما نقتلنا، لجمع بين ضميرين متصلين أحدهما فاعل والآخر مفعول مع اتحاد المسمى، وذلك مما يختص به الأفعال القلبية.

وغرَّ الزمخشري ذكر سيبويه هذا البيت في باب: "ما يجوز في الشعر من إيّا ولا يجوز في الكلام"[١٢٠]، ثم قال: "فمن ذلك قول حُميد الأرقط:

إلَيْكَ حتّى بَلَغَتْ إيّاكَا [١٢١]"

فهذا ونحوه مخصوص بالشعر، لأنه لولا انكسار الوزن لقال: "حتى بلغتك" ثم ذكر البيت الذي أوله: كأنا، لا لأن ما فيه لا يجوز إلا في الشعر، بل لأن "إيانا" مُوقَعٌ فيه موقع أنفسنا، فبينه وبين الأول مناسبة من قبل أن "إيا" في الموضعين واقعٌ موقعًا غيره به أولى، لكن في الثاني من معنى الحصر المستفاد بإنما ما جعله مساويًا للمقرون بإلا، فحسن وقوع "إيا" فيه كما يحسن بعد إلا، وهذا مطرد؛ فمن اعتقد شذوذه فقد وهم))[١٢٢].

واعترض أبو حيان هذا الفهم، وعده خطأً فاحشًا، ومخالفا لمنطوق سيبويه، وذلك حيث يقول:

((ذكر المصنف أنه يتعين انفصال الضمير في اثنتي عشرة صورةً، وبدأ أولاً بصورة مختلف فيها، وهو قوله: "إن حُصر بإنما"، وأنشد:

أَنَا الفَارِسُ الحَامِي الذِّمَارَ وَإِنَّمَايُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي

وهذه صورة اختُلف فيها كما ذكرنا: فذهب س إلى أن فصل الضمير بعد "إنما" هو ضرورة، وأن الفصيح اتصاله، وذهب الزجاج إلى أن فصله ليس بضرورة، وذهب المصنف إلى أنه متعين الانفصال.

فأما الزجاج فادعى أنه غير ضرورة لما كان عنده في معنى المحصور بحرف النفي وإلا، فكما ينفصل بعد إلا فكذلك ينفصل بعد إنما.

وأما س فلم يلحظ ما لحظه الزجاج من مراعاة الحصر، ولعل ذلك عنده إنما كان لأجل أن "إنما" لا تفيد الحصر وضعا، كما أن كأنما وليتما لا تفيدان حصر التشبيه ولا حصر التمني.

قال أصحابنا: "والصحيح أن الفصل ضرورةٌ؛ إذ لو كان هذا الموضع موضع فصل الضمير لوجب أن لا يؤتى به إلا منفصلا، كما لا يجوز ذلك مع إلا،

فقول العرب: "إنما أُدافع عن أحسابهم" وأمثاله دليل على أنه من مواضع الاتصال وأن الانفصال فيه ضرورة".

وقال أبو الفضل القاسم بن علي البطليوسي في شرح كتاب س ما نصه: "وأما الاسم الذي يكون في معنى المقرون بإلا؛ فالزجاج يُجَوِّز: إنما ضرب زيدًا أنا، و س جعله ضرورة، وهو أسدُّ؛ لأنك تقدر على الاتصال فلا تفصله، بخلاف إلا؛ إذ لا يمكن أن يتصل بها ضمير، وتكون القرائن تبين أن الفاعل هو المحصور، أو تبين أن المحصور هو المفعول على حسب المواضع، فقياس ذلك على إلا خطأ، ولأنه لا مانع هنا من الاتصال؛ فالصحيح ما قال س" انتهى.

وقال المصنف في الشرح : "ومن ذلك قول الراجز:

كأَنَّا يَوْمَ قُرَّى إنّـمَا نَقْتُلُ إيَّانَا"

يعنى: "ومن ذلك" أي: مما انفصل لكونه محصورًا بإنما، قال: "وقد وهم الزمخشري في قوله: "إنما نقتل إيَّانا" فظن أنه من وقوع المنفصل موقع المتصل، وليس كذلك؛ لأنه لو أوقع هنا المتصل؛ فقال: "إنما نقتلنا" لجمع بين ضميرين متصلين، أحدهما فاعل، والآخر مفعول، مع اتحاد المسمى، وذلك مما تختص به الأفعال القلبية.

ثم قال: "فمن ذلك قول حميد الأرقط:

إلَيْكَ حتّى بَلَغَتْ إيّاكَا

فهذا ونحوه مخصوص بالشعر لأنه لولا انكسار الوزن لقال: حتى بلغتك.

ثم ذكر البيت الذي أوله: "كأنّا"؛ لا لأن ما فيه لا يجوز إلا في الشعر، بل لأن "إيانا" وقع موقع "أنفسنا "، فبينه وبين الأول مناسبة من قِبل أن "إيا" في الموضعين وقعت موقعًا غيره به أولى، لكن في الثاني من معنى الحصر المستفاد بإنما ما جعله مساويًا للمقرون بإلا، فحسن وقوع إيّا فيه كما يحسن بعد إلا، وهذا

مطرد، فمن اعتقد شذوذه فقد وهم".

انتهى كلامه، وجعل البيت نظير قوله:

.... وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي

وقال أبو بكر يحيى بن عبد الله الجذامي في شرح كتاب س: "قال الزجاج: يمكن ألا يكون هذا البيت - يعني: قول حميد - من الضرورة، وذاك بأن تريد: بلغتك إياك، ثم حذف المفعول المؤكد بإياك.

وهذا غلط؛ لأنه لا يخرجه ذلك عن الضرورة؛ لأنه لو كان على ما قال لانبغى أن يجوز في الكلام: رأيت إياك، والعرب لم تقله أصلاً في الكلام، بل التزمت أن لا تأتي بالضمير المنفصل بعد الفعل مع القدرة على المتصل، فدل أنها لم تلحظ شيئًا من هذا.

وإنما لم تلحظه؛ لأن حذف الشيء وتأكيده قصدان متناقضان، مع ما في هذا الذي قاله من التكلف.

وأما بيت اللص فهو أقل ضرورةً؛ لأنه لا يمكنه أن يأتي بالمتصل فيقول: نَقْتُلُنا؛ لأنه لا يتعدى الفعل الرافع للمضمر المتصل إلى ضميره المتصل أيضًا، فلذلك حسن هنا وقوع الضمير المنفصل، لكن كان حقه أن يقول: نقتل أنفسنا، وسترى هذا، فلا يخرج بذلك عن الضرورة.

وقال الزجاج : ليس هذا ضرورة، وإنما فصل هنا لأجل إنَّما، فحُمل على معنى الكلام؛ إذ معناه: ما نقتل إلا إيانا؛ إذ معناه: ما نقتل إلا إيانا؛ إذ "إنما" تقتضي حصر القتل فيهم، كالنفي وإلا.

وهذا أيضًا فاسد؛ لأن الإمام أقعد بكلام العرب، فلو كان ما قال لانبغى أن يكثر ويرد في الكلام، وهو لم يرد إلا في الشعر، فدل ذلك على أن العرب لم تحمله على ما ذكر، وليس حمل الكلام على ما هو في معناه بمطرد، بل تُتَّبع فيه موارد السماع، ولو كان معمولا به في الكلام لما جعله س من ضرائر الشعر".

وقال أبو الفضل البطليوسي - في قوله:"إنما نَقْتُلُ إيانا"-: "الزجاج يرى الفصل جائزًا. وتقدم الردُّ عليه، فالصحيح أنه كان يَقدِر على: نَقْتُلُنا.

فإن قلت: لا يجوز "نَقْتُلُنا"؛ لأنه يكون فيه تعدي فعل المضمر إلى مضمرِه المتصل، فالفصل هنا واجب لا ضرورة.

قلت: ليس على ما زعمت، وذلك أنه إنما يكون فيه تعدي فعل المضمر إلى مضمره المتصل إذا جعلت المفعول هو الفعل المضمر في "نَقتلُ"، فيكون المعنى: يقتل كلُّنا كلَّنا، وليس المعنى على ذلك، وإنما يريد: يقتل بعضُنا بعضًا، فالأول ليس بالآخر، فليس فيه ما قلت، فالفصل ضرورة".

وقال الأستاذ أبو الحسن بن خروف: "ليس يريد في "نَقتلُ إيانا" أنه محل المتصل، لكنه مما استُغني فيه بالنفس عنهما، وقد ذكره بعد" انتهى.

فهذا نقل أصحابنا في المسألة، نقلوا فيها الخلاف بين س والزجاج، وردُّوا قاطبةً على الزجاج، والمصنف لم يذكر خلافًا لا في الفصِّ ولا في الشرح، وناهيك من إهمال خلاف بين سيبويه والزجاج.

ومن نظر في كلام س علم أنَّ انفصال الضمير في نحو: "إنما نَقتل إيَّانا" لا يجوز إلا في الشعر دون الكلام، قال س: "هذا باب ما يجوز في الشعر من إيَّا ولا يجوز في الكلام.

فمن ذلك قول حميد الأرقط:

إلَيْكَ حتّى بَلَغَتْ إيّاكَا

وقال الآخر[١٢٣]:

كأنَّا يَوْمَ قُرَّى إنّـمَا نَقْتُلُ إيَّانَا

قَتلنا مِنْهُم كُلَّ فتًى أبْيَضَ حُسَّانَا"[١٢٤]

فهذا واضح الدلالة على أنّ "إيَّا" وقعت في الشعر موقعًا لا يقع مثله في الكلام.

وشملت الترجمة مسألتين:

أحدهما: أنها وقعت موقع الضمير المتصل.

والثانية: أنها وقعت موقع النفس؛ إذ هو مكان لا يقع فيه المتصل ولا المنفصل؛ لأن "قتل" من الأفعال التي لا يتصل بها الضمير المتصل ولا المنفصل إذا كان الفاعل ضميرًا متصلا، فلا يجوز: أنا أَضْرِبُني، ولا: أنا أَضْرِبُ إياي، بل هذا مما لا يجوز فيه إلا النفس، فتقول: أنا أَضْرِبُ نفسي.

وأما كلام المصنف في "نَقتُل إيَّانا" وتأويله على س بأن "إيانا" وقع موقع" أنفسنا" فكلام صحيح، لكن تأويله على أن انفصال الضمير هنا مطرد غير صحيح، بل لا يأتي هنا لا الضمير المنفصل ولا المتصل، بل النفس كما تقدم))[١٢٥].

ثم عقب أبو حيان قائلاً: ((وما ذهب إليه المصنف من انفصال الضمير بعد "إنما" خطأ فاحش وجهل بلسان العرب؛ قال تعالى:﴿ قَالَ إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّي وَحُزْنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾(**يوسف ٨٦**)، وقال:﴿ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ ﴾(**سبأ ٤٦**)، وقال:﴿ إِنَّمَآ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَٰذِهِ ٱلْبَلْدَةِ ﴾ (**النمل ٩١**) ، وقال: ﴿وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ (**آل عمران ١٨٥**)، ولو كان على ما زعم من تعيُّن انفصال الضمير لكان التركيب: إنما يشكو بثي وحزني إلى الله أنا، وإنما يعظكم بواحدة أنا، وإنما أمر أن يعبد ربَّ هذه البلدة أنا، وإنما يُوفَّى أجوركم أنتم))[١٢٦].

ومما تقدم يظهر تسليم أبي حيان بصحة تفسير ابن مالك بأن الضمير في "إيانا" قد وقع موقع: "أنفسنا"، ولكنه لم يسلم أن الضمير واجب الفصل، وجعل ترجمة سيبويه على هذا البيت مستنده، وذلك أنه لا يتأتى فيه اتصال الضمير ولا انفصاله.

وفي حقيقة الأمر فابن مالك يقرُّ بأن هذا البيت ليس شاهدًا على وجوب الانفصال، بل خرّجه كما مرّ في كلامه، وقد أقرّ أبو حيان بصحة التخريج والتوجيه، بل شاهد المسألة هو قول الفرزدق المتقدِّم في صدر كلام ابن مالك، وأما

الاعتراض عليه بأنه ضرورة كما تقدم في كلام أبي حيان نقلا عمن أسماهم: ((أصحابنا)) – ويعني به: ابن عصفور[١٢٧]–، والاستدلال عليه بقول العرب: "إنما أدافع عن أحسابهم" فلا ينهض دليلا على دعوى الضرورة؛ لاختلاف جهة الحصر، وذلك أن قائل هذه الجملة ((لم يقصد حصر الفاعل، والفصل إنما يجب مع حصر الفاعل، وإنما قصد هذا المتكلم حصر المتعلق بالفعل، أي لا أدافع إلا عن أحسابهم لا عن شيء آخر))[١٢٨].

وما دام أنه قد سقط الاستدلال بالدليل النثري لعدم تطابق جهة الاستشهاد؛ فتسقط دعوى الضرورة جملة وتفصيلا.

وأمّا ما استشهد به أبو حيان من الآيات في آخر كلامه؛ فقد رُدّ الاستشهاد بها بأن الحصر ليس في الفاعل حتى يجب فصل الضمير، وإنما الحصر في متعلق الفعل من الظرف والمجرور، وذلك أن المعنى فيها على التوالي: لا أشكو بثي وحزني إلا إلى الله، لا أعظكم إلا بواحدة، ما أمرت إلا أن أعبد رب هذه البلدة، لا توفون أجوركم إلا يوم القيامة[١٢٩].

وبناء على ما تقدم فإنه إن كان الحصر في الفاعل فإنه يجب فصل الضمير على ما هو المتقرر في هذه الصناعة من تأخير المحصور، ويستثنى من ذلك البيت الذي أورده سيبويه؛ لأن الضمير فيه واقع موقع أنفسنا فحسب.

ولم يظهر لي وجه نسبة المنع إلى سيبويه، فضلا عن إجراء خلاف بين سيبويه والزجاج في حكم فصل الضمير المحصور بإنما، وذلك أن سيبويه لم يعرض لهذه المسألة بحسب ما طالعته من كتابه، إلا ما أورده عند ترجمته لهذا البيت فحسب، وتبويب سيبويه لا يدل على المقدمة الأولى (أو المسألة الأولى) التي صدر بها أبو حيان تفسيره لترجمة سيبويه، وهو ما أفصح عنه ابن مالك تمام الإفصاح في معرض رده على الزمخشري.

ومما تقدم يظهر جليًا أن نسبة أبي حيان تبعا لشيوخه الأندلسيين القول إلى

سيبويه بأنه لا يجيز فصل الضمير المحصور بـ "إنما" يظهر أن هذه النسبة ليس في الكتاب من نص صريح يعضدها أو يشفع لها.

يقول الدماميني: ((وإذا تأملت كلام المصنف وجدته في غاية التحرير، وذلك أنه قال: إن حصر بإنما، ولم يقل: إن وقع بعد إنما، وسيبويه لا يقول: إن حصر بإنما لا ينفصل، بل يقول: الحصر بإنما لا وجود له؛ فهما كلامان لم يتواردا على محل واحد))(١٣٠).

وبناء على ما تقدم يصح قول ابن مالك - ومن قبله الزجاج(١٣١)- بقياس"إنما" على "إلا" في وجوب فصل الضمير المحصور بها؛ لعدم الممانع من النقل أو العقل.

المسألة السابعة: حكم اتصال ثاني الضميرين في "كنته".

صرّح ابن مالك بمخالفته لسيبويه في حكم ثاني الضميرين في "كنته"(١٣٢)؛ فاختار اتصاله خلافًا لسيبويه الذي يختار الانفصال، ونص ابن مالك على أن سيبويه لم يحك في الانفصال نثرا إلا في الاستثناء؛ وهو متعين الانفصال دون ضرورة، وذلك حيث يقول:

((وإذا كان الضمير كهاء "خِلتكه" في كونه ثاني مفعولي أحد أفعال القلوب، فالانفصال به أولى، لأنه خبر مبتدأ في الأصل، وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر، بخلاف هاء كنته فإنه خبر مبتدأ في الأصل، ولكنه شبيه بهاء ضربته في أنه لم يحجزه إلا ضمير مرفوع، والمرفوع كجزء من الفعل، فكأن الفعل مباشر له، فكان مقتضى هذا ألا ينفصل كما لا ينفصل هاء ضربته، إلا أنه أجيز الانفصال به مرجوحًا لا راجحًا خلافًا لسيبويه ومن تبعه، ودليلنا على ذلك من وجهين:

أحدهما: أن المشار إليه ضمير منصوب بفعل لا حاجز له إلا ما هو كجزء منه، فأشبه مفعولا لم يحجزه من الفعل إلا الفاعل، فوجب له من الاتصال ما وجب

للمفعول الأول، فإن لم يساوه في وجوب الاتصال فلا أقل من كون اتصاله راجحًا.

الوجه الثاني: أن الوجهين مسموعان فاشتركا في الجواز، إلا أن الاتصال ثابت في النظم والنثر، والانفصال لم يثبت في غير استثناء إلا في النظم، فرجح الاتصال؛ لأنه أكثر في الاستعمال، ومن الوارد من ذلك في النظم دون ضرورة قول الشاعر:

كَمْ لَيْثٍ اغْتَرَّ بِي ذَا أَشْبُلٍ غَرِثَتْ فَكَانَنِي أَعْظَمُ اللَّيْثَيْنِ إِقْدَامَا [(١٣٣)]

فقال: "فَكَانَنِي"، مع تمكنه أن يقول: فكنته أعظم الليثين إقداما، جعل أعظم بدلا من الضمير، كما قالوا: اللهم صل عليه الرءوفِ الرحيمِ.

ومن الوارد منه في النثر قول النبي (صلى الله عليه وسلم) لعائشة (رضي الله عنها):"إياك أن تكونيها يا حميراء"[(١٣٤)]، وقوله (صلى الله عليه وسلم) لعمر (رضي الله عنه) في ابن صيّاد: "إن يكُنْه فلن تُسَلّط عليه، وإن لا يكنه فلا خير لك في قتله"[(١٣٥)]، ومن ذلك قول بعض العرب: عليه رجلا ليسني.

وقال سيبويه:"بلغني عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون: ليسني، وكذلك كانني"[(١٣٦)]؛ هذا نصه، ولم يحك في الانفصال نثرًا إلا قولهم في الاستثناء: "أتوني ليس إياك، ولا يكون إياك"[(١٣٧)]، وهذا يتعين انفصاله في غير الضرورة، لأن "ليس" و"لا يكون" فيه واقعان موقع "إلا"، فعومل الضمير بعدهما معاملته بعدها، فلا يقاس على ذلك ما ليس مثله))[(١٣٨)].

واعترض أبو حيان هذا الفهم لكلام سيبويه، ونص على أن سيبويه حكى عن العرب نثرا قليلا يدل على الاتصال، وأن مختار سيبويه مع حكايته لذلك السماع القليل هو الانفصال؛ لكونه الأكثر، وذلك حيث يقول:

((وترجيحه للاتصال وما ادَّعاه من أن الاتصال في"كان" هو المختار مخالف لما نقل س عن العرب، والعجب له أنه يأخذ من كلام س ما يدل على

الاتصال، ويجعله دليلا على اختيار الاتصال، ويترك النصوص التي أخبر فيها س عن العرب بأن الانفصال هو المختار، وأن الاتصال لا يكادون يقولونه، إلا أن بعضهم أخبره بأن بعض العرب نطق به متصلا.

قال س - بعد أن ذكر أنَّ الانفصال في: ضَرْبي إيَّاك، وكان إياه، وليس إياه، هو المستحكم، وأن الاتصال ليس بمستحكم، وبعد أن ذكر أن حَسِبْتَنِيه، وحَسِبْتُكَه قليلٌ في كلامهم- قال س: "وذلك لأن حَسِبْتُ بمنزلة كان، إنما يدخلان على المبتدأ والمبنيِّ عليه، فيكونان في الاحتياج على حال، ألا ترى أنك لا تقتصر عليه مبتدأ[١٣٩]، فالمنصوبان بعد حسبت بمنزلة المرفوع والمنصوب بعد ليس وكان.

وكذلك الحروف بمنزلة[١٤٠] حسبت وكان؛ لأنهما إنما يجعلان المبتدأ أو المبني عليه فيما مضى يقينًا أو شكًّا[١٤١]، وليس بفعل أحدثته منك إلى غيرك كـ: ضربت وأعطيت"[١٤٢] انتهى.

وهذا يدل على تسوية س بين حسب وكان، وقد قدَّم قبل أن الكلام: كان إياه، وليس إياه، وحسبتك إياه.

وقال س أيضًا - وقد ذكر: عجبت من ضربي إياك، وأن العرب قد تكلّم به متصلاً - قال: "ومثل ذلك: كان إياه؛ لأن كانه قليلة، ولم تستحكم هذه الحروف هنا[١٤٣]، لا تقول: كانني، ولا ليسني، ولا كانك، فصارت إيَّا ههنا بمنزلتها في: ضربي إياك"[١٤٤]، ثم قال س بعد ذلك: "وبلغني عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون: ليسني، وكذلك: كانني"[١٤٥].

فانظر لتصريح س هنا بأنك لا تقول: كانني، ولا ليسني، ولا كانك، وأن إياك صارت هنا بمنزلتها في: ضربي إياك. ثم قال:"وبلغني" إلى آخره.

ويعني بقوله: "لا تقول: كانني" إلى آخره.

يعني: لأن كلام العرب هو بالانفصال، ولما كان الاتصال قليلا جدًا كما قال؛ لأن "كانه" قليلة احتاج إلى إسناد ذلك بالرواية، وأنه لم يسمع ذلك من العرب،

إنما بلغه ذلك بلاغا عن الموثوق بهم إذ كان المسموع المشهور لا يحتاج إلى استدلال، إنما يُستَدلُّ على الغريب القليل.

وأعجب لهذا المصنف كيف ادَّعى أن الاتصال ثابت في النثر والنظم، وأن الانفصال لم يثبت في غير استثناء إلا في نظم، وهذه مكابرة عظيمة، س يقول: كلام العرب الانفصال، وأما الاتصال فقليل حتى أنه لم يسمعه منهم، إنما بلغه شيء من ذلك عن بعضهم، وهذا المصنف يقول لم يثبت إلا في نظم، ثم أخذ يستدل بوجود ذلك في النثر بإخبار س أن ذلك بلغه عن بعضهم بعد أن ذكر س أن كلام العرب على الانفصال.

ومعذور المصنف في ذلك، فإنه قليل الإلمام بكتاب س، وكأنه يلتمح منه شيئًا ببادي النظر، فيستدلُّ به من غير تتبع لما قبله ولما بعده، وكم شيءٍ فاته من علم س لقلة إلمامه به، وسترى ذلك في هذا الكتاب (إن شاء الله).

وأما استدلاله أوّلا على اختيار الاتصال بشبهه بضربت، وأنه لاحاجز بينهما إلا الفاعل، فهو مُنْتَزَعٌ من كلام س حيث شبه كان بِـ "ضَرَبَ" في جواز الاتصال، فقال: "وتقول: كُنَّاهم كما تقول: ضَرَبْناهم"(١٤٦)، ولكن تشبيه اسم كان وخبرها بمفعولي حَسِبتُ أقوى كما قال س، وذكر قوة الشبه، وأشار إليها، وهو أنه لا يقتصر على الاسم الذي يقع بعد كان وحَسِبتُ، كما لا يُقتصرُ عليه مبتدأً، فالمنصوبان بعد حَسِبتُ كالمرفوع بعد ليس وكان؛ فهذا من س تشبيه قوي، وذكر أخيرًا أنهما ليسا كـ: ضربت وأعطيتُ.

وقول المصنف: "فرجح الاتصال؛ لأنه أكثر في الاستعمال" فهذه مكاذبة لـ"س" حيث قال: "لأن كانَهُ قليلة"(١٤٧).

وقول المصنف: "ومن الوارد منه متصلا دون ضرورة"، وإنشاده البيت الذي فيه:

.... فَكَانَنِي أَعْظَمَ اللَّيْثَيْنِ إِقْدَامَا

فلولا أن س نقل جواز الاتصال قليلا لكان هذا البيت يُدَّعى فيه أنه ضرورة؛ لأنه لا يَتَّزِنُ إلا كذا.

وأما قول المصنف: "إنه متمكن من أن يقول: فَكُنْتُهُ أعظم" فكل ضرورة هكذا، يُمكن أن يبدل بها الشاعر لفظًا آخر لا يكون ضرورة، وليس حكم الضرورة في اصطلاح النحاة هذا الذي ذكره، وقد بحثنا هذا في "كتاب التكميل"، وأمعنا الكلام في ذلك.

وأما قول المصنف: "يقول: فَكُنْتُهُ أعظم، ويجعل أعظم بدلا من الضمير مُفسِّرًا له" فهذه مسألة خلاف، والجمهور لا يجيزون أن يكون البدل يُفسِّر الضمير.

وأما استدلاله بما ورد في الحديث؛ فقد تكلمنا معه في هذه المسألة في كتاب التكميل، وأطلنا الكلام فيها، وبينا العلة التي من أجلها لم يستدل النحاة على تقرير الأحكام النحوية بما ورد في الحديث.

وفي البسيط:"الأحسن الفصل، وسُمع:

فَإِلاّ يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ ... .(١٤٨)

البييت" ...

وحكى: عليه رجلا ليسني، وكذلك: كانني؛ وتقول عليه: كُنْتُهُ وكانَهُ وكُنْتُكَ؛ وإذا كان هذا في الفعل - يعني الفصل- أحسن، فلا يكون - يعني: الاتصال - في مصدر ما يكون لها ذلك، فلا تقول: عجبت من كَونِكَهُ.

وإذا جوَّزنا اتصالهما؛ فهل يجوز مع الاتفاق في النوع والمعنى، فتقول: كُنْتَكَ فيمن قال: أنتَ أنتَ، كما تقول:حَسِبْتُني ؟.

الظاهر من تعليل س أنه لا يجوز؛ لأنه إنما جاز في حَسِبتُني لكون الأول هنا متروكًا، فهو كالفاعل في ضربت، فلا يجوز إلا النفس.

وقال في البديع في باب الاستثناء: "ومتى اتَّصل المضمر المنصوب بهما

فلا يكون إلا منفصلا في الأكثر، تقول: أتاني القوم ليس إياك، ولا يكون إياك.

وقد جاء المتصل قليلا نحو: ليسني وليسك وليسي ..."

وقال في الغرة: "إذا كان اسمها وخبرها ضميرين؛ فالأولى أن يجيء الخبر منفصلا؛ لأنه على كل حال خبر الابتداء، ومع أنه القياس فأكثر ما ورد متصلا"))[١٤٩].

ومن خلال عرض نصوص سيبويه التي تضمنها النصان المنقولان عن هذين العلمين يظهر جليًّا أن الأقيس هو الانفصال، وأن سيبويه يختاره، وهو ما صرح به ابن مالك؛ فابن مالك لا ينازع في كون سيبويه يختار الانفصال، ولكنه يحتج لما اختاره من الاتصال بما رواه سيبويه ونقله عن العرب من ذلك.

وهذا المنقول عن العرب الوارد بالاتصال سيبويه يراه قليلا، وأما ابن مالك فمن خلال استقرائه الخاص توصل إلى أن السماع الكثير جاء بالاتصال، ولذا كان هو المختار عنده، ويؤيده قول ابن الدهان - على ما نقل أبو حيان - عن الانفصال:

((ومع أنه القياس؛ فأكثر ما ورد متصلاً)).

وأما ما أورده أبو حيان من نقد شخصي لابن مالك، وكذا نقده المتعلق بمذهب ابن مالك في الضرورة، واستشهاده بالحديث الشريف، وكذا ما يختاره ابن مالك من الأقوال والآراء مخالفا لسيبويه أو الجمهور فكل ذلك خارج عن إطار هذا البحث.

وأما نقد أبي حيان لابن مالك بقلة إلمامه بكتاب سيبويه، وأنه يستنبط منه أحكاما لا يتمعن في سياقها، أو أنه لا يجيل النظر في نصوص سيبويه اللاحقة أو السابقة؛ فهي دعوى لم تثبت في الأعم الأغلب كما بيّن وسيبيّن البحث، وهي إحدى ثمرات ونتائج البحث.

ويدل على عدم ثبوت هذه الدعوى من هذه المسألة تصريح ابن مالك

بمخالفته لمختار سيبويه فيها مع احتجاجه ببعض نصوص سيبويه ونقله عنه، يقول ناظر الجيش عن رد أبي حيان:

((ولم يرد على المصنف بشيء غير أنه قال: إن سيبويه يقول: إن كلام العرب على الانفصال، وإن الاتصال قليل.

والمصنف لم يجهل أن سيبويه قال ذلك، ولو جهله لم يصرح في الشرح بخلافه))[١٥٠].

على أن البحث يسجل هنا موافقته لأبي حيان في أن ابن مالك لم يحالفه الصواب في دعواه على سيبويه بأنه لم يحك في الانفصال نثرا إلا في الاستثناء فقول سيبويه: ((لأن "كانه" قليلة)) يقطع بعدم صحة هذه الدعوى.

بقي أن يقال: ما المبرر لابن مالك في هذه الدعوى؟ مع وجود النص الصريح من سيبويه بخلافها.

والجواب ذو وجهين:

الوجه الأول: أن تكون نسخة ابن مالك من كتاب سيبويه خلوا من هذا النص، والعذر له حينئذ واضح.

والوجه الثاني: أن يكون ابن مالك غير مسلم باستقراء سيبويه، وحينئذ فإنه يكون غير مقر بصحة الحكم الذي أطلقه سيبويه.

وأيًّا ما كان المبرر فقد عضد ابن مالك دعواه بالسماع والقياس؛ بصرف النظر عن نص سيبويه، ولا شك أن هذا يحسب له لا عليه.

المسألة الثامنة: إعراب اللقب بعد الاسم إذا كانا مفردين.

إذا جاء اللقب بعد الاسم وكانا مفردين نحو: "جاء زيد بطة"؛ فقد نسب ابن مالك لسيبويه تجويزه مع الإضافة ثلاثة أوجه أخرى، وهي: الإتباع على أنه عطف البيان أو بدل، أو القطع نصبا بإضمار: "أعني"، أو القطع رفعا على أنه خبر مبتدأ.

واعتذر لسيبويه في كونه لم يذكر إلا الإضافة؛ بأنه إنما نص عليها لكونها على خلاف الأصل، وإنما مستندها السماع؛ في قوله:

((إذا كان للشخص اسم ولقب وجمع بينهما دون إسناد أحدهما إلى الآخر قُدِّمَ الاسم، وجُعل اللقب عطف بيان أو بدلا، أو قُطع بنصب على إضمار أعني، أو برفع على إضمار مبتدأ؛ فهذه الأوجه الثلاثة جائزة فيهما على كل حال، مركبين كانا كعبد الله أنف الناقة، أو مركبًا ومفردًا كعبد الله قفة، وزيد عائذ الكلب ، أو مفردين كسعيد كرز.

وهذا معنى قولي: "بإتباع أو قطع مطلقًا، وبإضافة أيضًا إن كانا مفردين"؛ فالمفردان يشاركان في الإتباع والقطع، وينفردان بالإضافة، كسعيد كرز، ولم يذكر سيبويه فيهما إلا الإضافة[١٥١]، لأنها على خلاف الأصل، فبين استعمال العرب لها، إذ لا مستند لها إلا السماع، بخلاف الإتباع والقطع فإنهما على الأصل))[١٥٢].

واعترضه أبو حيان بأن اعتذار ابن مالك في غير محله، وذلك أن سيبويه لا يجوّز في المسألة إلا الإضافة، وذلك حيث يقول:

((وقوله: "مطلقًا" يشير إلى أنه إنْ كان الاسم واللقب مضافين، أو الاسم مضاف واللقب مفرد، أو الاسم مفرد واللقب مضاف، أو اللقب والاسم مفردين، فتقول: جاءني عبد الله أنف الناقة، وجاءني عبد الله بَطَّةُ، وجاءني زيد عائذ الكلب، وجاءني سعيد كرز، وذكر أنهما إذا كانا مفردين جاز أن يضاف الاسم إلى اللقب، نحو: جاء سعيدُ كرز.

وهذه المسألة فيها خلاف: ذهب جمهور البصريين إلى أنه لا تجوز فيها إلا الإضافة، ولا يجوز الإتباع، وذهب الكوفيون وبعض البصريين إلى جواز الإتباع؛ فتقول: هذا يحيى عينان، ورأيت يحيى عينين، ومررت بيحيى عينين، في رجل اسمه يحيى ، ولقبه عينان.

ويرِد على قوله "إن كانا مفردين" أن لنا مفردين، ولا تجوز الإضافة، مثل أن

يكون فيهما الألف واللام أو في أحدهما، فإنه لا تجوز الإضافة في هذه الحال، بل يُتبع، نحو: جاء الحارث كرز، ورأيت الحارث كرز، ورأيت الحارث كرزًا، ومررت بالحارثِ كُرْزٍ.

وقد اعتذر المصنف عن س في كونه لم يذكر في المفردين إلا الإضافة، ولم يذكر التبعية ولا القطع، "بأن الإضافة هي على خلاف الأصل ...

وإنما استعذر عن س؛ لأنه لم ينقل الخلاف في المسألة، والخلاف منقول فيها كما سطرناه))(١٥٣).

ومن خلال استقراء نص سيبويه في هذه المسألة الذي يقول فيه:

((إذا لقّبت مفردا بمفرد أضفته إلى الألقاب، وهو قول أبي عمرو ويونس والخليل، وذلك قولك: هذا سعيدُ كرزٍ))(١٥٤)، يظهر جليا أنه لا يجيز إلا الجر على الإضافة(١٥٥).

وقد يكون ابن مالك خلط بين مذهبي جمهور البصريين والكوفيين وبعض البصريين(١٥٦) أو الفراء والزجاج(١٥٧)، أو الكوفية والزجاج(١٥٨) في هذه المسألة، وهو يخالف قوله في شرح كافيته:

((وإن كانا مفردين أضيف الاسم إلى اللقب بإجماع، وجاز عند الكوفيين جعل اللقب تابعا للاسم))(١٥٩).

ولعل ابن مالك فهم من عموم كلام سيبويه في أبواب التوابع جواز الإتباع هنا، ولكن قول سيبويه في هذا المسألة نص لا يجوز معه الاجتهاد؛ إذ لا اجتهاد مع النص.

المسألة التاسعة: نوع الهاء المتصلة بالضمير في﴿ هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾.

يرى ابن مالك أن هاء التنبيه قد أعيدت مع اسم الإشارة توكيدًا في الآية، ويستظهر على هذا الفهم بنص سيبويه، وذلك حيث يقول:

((وقال سيبويه: "وقد تكون "ها" في: "ها أنت ذا" غير مقدمة، ولكنها تكون للتنبيه بمنزلتها في "هذا" يدلك على ذلك قوله تعالى[١٦٠]: ﴿ هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾ (**آل عمران ٦٦**)؛ فلو كانت "ها" المتقدمة مصاحبة أولاء لم تعد مع أولاء"[١٦١].

وإلى نحو:﴿ هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾ أشرت بقولي:

"وقد تعاد بعد الفصل"))[١٦٢].

واعترضه أبو حيان بأن هذا القول لا يفهم من ظاهر نص سيبويه، وذلك حيث يقول:

((وقوله: وقد تعاد بعد الفصل توكيدًا. مثاله قوله تعالى: ﴿ هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾.

وهذا الذي ذكره المصنف مخالف ظاهره لما قال س.

قال س: "وقد تكون ها في "ها أنت ذا" غير مقدمة، ولكنها تكون بمنزلتها في هذا، يدلك على ذلك قوله تعالى:﴿ هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾، فلو كانت ها المقدَّمة مصاحبة أُولاء لم تعد مع أولاء" انتهى.

ومعنى قول س: أنَّ"ها" في "ها أنت ذا" قد تتجرد للتنبيه غير مصحوبة لاسم الإشارة، فلا تكون مقدمة على الضمير من اسم الإشارة، وقوله: "ولكنها تكون بمنزلتها في هذا" أي: تدل على التنبيه وإن لم تكن مع اسم الإشارة، كما تدل عليه مع اسم الإشارة، ثم استدل على ذلك بما ذكر، وهو استدلال واضح.

وما ذكره المصنف يدل على أنها قُدِّمت من اسم الإشارة، ثم أُعيدت معه على سبيل التوكيد.

وهو مخالفٌ لظاهر كلام س))(١٦٣).

ويظهر من مساق ابن مالك لكلام سيبويه أنه يستظهر به على إعادة الهاء توكيدًا وهو خلاف منطوق كلام سيبويه، وقد نبه عليه أبو حيان في آخر كلامه.

وفهم أبي حيان هو الذي يدل عليه كلام سيبويه نصا، يقول السيرافي: (("وقد تكون ها في ها أنت ذا غير مقدمة" أي: في موضعها لأنت غير مقدمة من ذا إلى أنت))(١٦٤)، وهو نص صريح الدلالة.

ويقول ناظر الجيش: ((والذي يظهر أن سيبويه أجاز في ها قبل الضمير أن تكون التي تصحب اسم الإشارة، ثم فصل بينهما بالضمير كما قال المصنف، وأن يكون(١٦٥) غير ها(١٦٦) اسم الإشارة، وإنما أتى بها ابتداء وعلى هذا لا فصل كما تقدم))(١٦٧).

وما قاله ناظر الجيش - وإن كان مذهبا لسيبويه - لا يستقيم هنا، لنص سيبويه على أنه يرى "ها" هنا غير مصاحبة لاسم الإشارة.

المسألة العاشرة: ماهية حرف التعريف، ونوع همزته.

فهم ابن مالك من بعض نصوص سيبويه أنه يرى أن حرف التعريف ثنائي الوضع، وأورد خلافًا بين سيبويه والخليل في نوع همز أل؛ هل هي همزة قطع في الأصل؟ ونسبه إلى الخليل، أم همزة وصل؟ ونسبه لسيبويه، وذلك حيث يقول:

((قد اشتهر عند المتأخرين أن أداة التعريف هي اللام وحدها، وأن المعبِّر عنها "بالألف واللام" تارك لما هو أولى، وكذا المعبِّر عنها "بأل" حتى قال ابن جني:

"ذكر عن الخليل أنه كان يسميها "أل"، ولم يكن يسميها: "الألف واللام" كما لا يقال في قد: القاف والدال"(١٦٨).

قلت: قد عبر سيبويه عن أداة التعريف"بأل" كما فعل الخليل، فإنه قال - في باب: عدة ما يكون عليه الكلم-: "وقد جاء على حرفين ما ليس باسم ولا فعل" فذكر: أم وهل ولم ولن ومن وما ولا وأن وكي وبل وقد وأو ويا، ومن ثم قال:

"وأل كقولك(١٦٩): القوم والرجل"(١٧٠) معبرًا عنهما بـ "أل"، وجعلها من الحروف الجائية على حرفين كـ "أم" وأخواتها.

وقال في موضع آخر: "وإنما هي حرف بمنزلة قولك: قد"(١٧١).

ثم قال: " ألا ترى أن الرجل يقول إذا نسي فتذكر، ولم يرد أن يقطع كلامه: ألي(١٧٢)، كما يقول: "قدي" ثم يقول: "كأل وكأل"(١٧٣)، وهذا نصه.

وهو موافق لما روي عن الخليل، فلولا أنه نسبها إلى الزيادة في موضع آخر(١٧٤) لحكمت بموافقته الخليل مطلقًا، إلا أن الخليل يحكم بأصالة الهمزة، وأنها مقطوعة في الأصل كـ: همزة "أم" و"أن" و"أو".

وسيبويه مع حكمه بزيادتها يعتد بها كاعتداده بهمزة" اسمع" ونحوه بحيث لا يعده رباعيًا فيعطي مضارعه من ضم الأول ما يعطي مضارع الرباعي للاعتداد بهمزته - وإن كانت همزة وصل زائدة -، فكذا لا يعد لام التعريف وحدها مع القول بأن همزتها همزة وصل زائدة.

على أن الصحيح عندي، قول الخليل لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للأصل، وموجبة لعدم النظائر))(١٧٥).

واعترض أبو حيان على ابن مالك في حكايته الخلاف في المسألة، بأن ابن مالك خالف ما ذكره أصحابه (الأندلسيون) في حكاية الخلاف، وأنهم إنما حكوا مذهبين:

الأول: مذهب جميع النحويين إلا ابن كيسان، وهو أن الحرف المعرف به إنما هو اللام.

والثاني: مذهب ابن كيسان، وهو أن حرف التعريف كلمة ثنائية، وهمزته همزة قطع، وهو المذهب الذي نقله ابن مالك عن الخليل(١٧٦).

واعترض عليه كذلك في فهم نصوص سيبيويه؛ بأن مجمل نصوص سيبويه يدل على أنه لا خلاف بينه وبين شيخه الخليل في كون همزة "أل" همزة وصل في الأصل، وذلك حيث يقول:

((ونحن نذكر ما في كتاب س عن الخليل وعن س في ذلك، فنقول:

قال س في "هذا باب إرادة اللفظ بالحرف الواحد" ما نصه:

"وزعم الخليل (رحمه الله) أنَّ(١٧٧) الألف واللام اللتين يعرفون بهما حرف واحد كقد، وأن ليست واحدة منهما منفصلة من الأخرى كانفصال ألف الاستفهام في قوله: أزيدٌ؟(١٧٨)، ولكن الألف كألف ايْم في: ايْم الله، وهي موصولة"(١٧٩).

ثم قال س : "وقالوا في الاستفهام:آلرجل ؟ شبهه(١٨٠) أيضًا بألف أَحْمَرَ كراهية أن يكون كالخبر، فيلتبس؛ فهذا قول الخليل، وأيم الله كذلك، فقد يُشَبَّه الشيءُ بالشيء في موضع، ويخالفه في أكثر ذلك"(١٨١).

وقال س أيضًا: "وقال الخليل (رحمه الله): ومما(١٨٢) يدلُّ على أن "أل" مفصولة من الرجل(١٨٣)، ولم يُبن عليها، وأن الألف واللام فيه بمنزلة قد، قول الشاعر:

دَعْ ذَا، وَعَجِّلْ ذَا، وَأَلْحِقْنَا بِذَلْبِالشَّحْمِ ، إِنَّا قَدْ مَلِلْنَاهُ بَجَلْ(١٨٤)

قال: هي ههنا كقول الرجل - وهو يتذكر- : قَدِي، ثم يقول: قد فعل، ولا يُفعل مثل هذا علمناه بشيء مما كان من الحروف الموصولة.

ويقول الرجل: ألي، ثم يتذكر- فقد سمعناهم يقولون ذلك -، ولولا أن الألف واللام بمنزلة قد وسوف لكانتا بناءً بني على(١٨٥) الاسم لا يفارقه، ولكنهما جميعًا بمنزلة هل وقد وسوف يدخلان للتعريف ويخرجان"(١٨٦).

وقال س في "باب عدة ما يكون عليه الكلم" - وقد تكلم على جملة من الحروف الثنائية-؛ قال: "وأل تُعرف الاسم في قولك: القوم والرجل"(١٨٧).

وقال س في "باب ما يتقدم أول الحرف(١٨٨) وهي زائدة":

"وتكون موصولة في الحرف الذي تُعرَّفُ به الأسماء، والحرف الذي تُعرَّفُ به الأسماء هو الحرف الذي في قولك: القوم والرجل والناس، وإنما هما حرف بمنزلة قولك: قَدْ وسَوْفَ"(١٨٩).

ثم قال: "ألا ترى أنَّ الرجل يقول إذا نَسي، فتذكر، ولم يُرد أن يقطع: أَلِي، كما يقول قَدِي، ثم يقول: كانَ وكانَ، ولا يكون ذلك في ابنٍ ولا امرئ؛ لأن الميم ليست منفصلة ولا الباء"(١٩٠).

وقال س - أيضًا -: "زعم الخليل أنها مفصولة كقَدْ وسَوْفَ، ولكنها جاءت لمعنى كما يجيئان للمعاني، فلمّا لم تكن الألف في فِعْل ولا في اسم كانت في الابتداء مفتوحة، فُرِق بينَها وبينَ ما في الأسماء والأفعال، وصارت في ألف الاستفهام إذا كانت قبلها لا تحذف، شُبِّهت بألف أَحمرَ"(١٩١).

ثم قال: "ومثلها من ألفات الوصل الألفُ التي في ايْم"(١٩٢)، ثم قال: "وهذا(١٩٣) قول الخليل"(١٩٤).

انتهى ما نقلناه من كتاب س.

وظاهره يدلُّ على أنَّ" ألْ" حرف ثنائي، همزتُه همزة وصل، لا تنفصل الهمزة من اللام، ولا تنفصل اللام من الهمزة، وهو خلاف ما ذكره أصحابنا من أنَّ حرف التعريف هو اللام وحدها.

وأما تشبيهه بـ"قد" فليس من حيث إن همزته همزة قطع، إنما هو من حيث إنه لم يُجعل في بناء الاسم، كما لم يجعل "قد" في بناء الفعل، بل هو حرف مستقل وحده جيء به لمعنىً، ولذلك وقف عليه ساكنًا في قوله: "وألحقنا بذل"، ولحقه

علامة التذكار في قولهم: "أَلِي"، ولو كان مجعولا في بناء الكلمة لم يوقف عليه، ولم تلحقه علامة التذكار؛ ألا ترى أنك لا تقف على" مُسْ" من قولك: "مستعجل"، ولا تلحقه علامة التذكار، فتقول: "مُسِي"؛ لأنه مجعول في بناء الكلمة، وكذلك" يَسْتَعْجِلُ" لا تقف على " يس"، ولا تقول: "يَسِي"؛ فليس في كلام الخليل ما يدل على أنَّ الهمزة أصل مقطوعة في الأصل كهمزة أمْ وأَنْ.

والمصنف قلَّد الزمخشري في نسبة ذلك إلى الخليل، قال الزمخشري: "وعند الخليل حرف التعريف ألْ كهَلْ وبَلْ، وإنما استمر بها التخفيف للكثرة"(١٩٥). انتهى.

وقد ردَّ عليه ذلك أبو الحجاج يوسف بن معزوز، وقال: "إنما هي في مذهب الخليل و س ألف وصل، ولكنه فهم كلام س هو وغيره من النحويين فهم سوء، لأن في ظاهره إشكالا، ففهموه فهم سوء"، ثم ذكر جملة من نصوص س التي قدَّمناها، وقرر أنَّ حرف التعريف هو اللام وحدها.

قال: "وقوله كقد أي: أنها منفصلة كما أنَّ قد وأنْ منفصلة، يريد أن اللام ليست كتاء اقتتل، ولا كواو فدوكس، ولا كألف حُبلى، وليس يريد أن ألْ بمنزلة قَدْ في العدد".

والذي يظهر أن مذهب الخليل و س واحد، وأن ألْ حرف ثنائي الوضع، بُني على همزة الوصل ولام ساكنة كبناء ابْن واسْم، إلا أنَّ" ألْ" حرف، وهذان اسمان، وفُتحت فرقًا بين الحرف وبين الاسم والفعل))(١٩٦).

وقد أربى أبو حيان (رحمه الله) على الغاية في استقرائه نصوص سيبويه في هذه المسألة، وبما لا مزيد عليه.

ومن خلال استعراض نصوص سيبويه السابقة ومحاولة الجمع والتوفيق بينها، والخلوص إلى المذهب الذي تطمئن النفس إلى نسبته إلى شيخ الصناعة ؛ فإن البحث يستظهر أن سيبويه يرى حرف التعريف أحادي الوضع، وأنه اللام

وحدها، بخلاف شيخه الخليل الذي تدل نصوص سيبويه التي نقلها عنه أنه يرى ثنائية حرف التعريف، وأنه ثنائي الوضع، ولم يخالف في فهم مذهب الخليل فيما يظهر سوى أبي الحجاج بن معزوز كما تقدم.

ولكن سيبويه مع هذا يرى أن الهمزة زيدت على اللام زيادة لازمة لإمكان النطق بها، لأنها ساكنة وضعا، وهي همزة وصل.

وهذا الفهم لمذهب سيبويه وشيخه الخليل هو ما فهمه جمهور المتقدمين كالزجاجي الذي يقول: ((أما الخليل فيذهب إلى أن الألف واللام كلمة واحدة مبنية من حرفين ...

وأما غيره من علماء البصريين والكوفيين فيذهبون إلى أن اللام للتعريف وحدها، وأن الألف زيدت قبلها ليوصل إلى النطق باللام لمّا سكنت))[١٩٧].

وهو كذلك فهم ابن جني[١٩٨]، والزمخشري[١٩٩]، وابن يعيش[٢٠٠] من السابقين على ابن مالك، وكذا من المتأخرين عنه المالقي[٢٠١].

وهو المفهوم الذي فهمه السيرافي مما حداه للقول: ((الأصل في الأسماء ألا يكون فيها ألفات وصل، وإنما تكون في الأفعال، وتكون مع لام التعريف التي هي حرف))[٢٠٢].

وقد تقدم في صدر المسألة أن أبا حيان صرح بأن هذا مذهب الجمهور.

وبناء على ما تقدم لا يفهم من تعبير سيبويه في بعض المواضع بأن حرف التعريف ثنائي الوضع، أو أنه "أل" أنه يعتقد ذلك -كما يذهب إليه ابن مالك، وتابعه عليه أبو حيان، وجمهرة المتأخرين كالمرادي[٢٠٣]، وابن هشام[٢٠٤]، وابن عقيل[٢٠٥]، والإربلي[٢٠٦] -؛ بل الذي يُحمل عليه كلامه في هذه المواضع هو التجوز في التعبير.

ونظير هذا التجوز ما يقع عند إعراب كلمة "هذا" التي تعرب اسم إشارة، وحقيقة الأمر أن اسم الإشارة هو "ذا" وحده، والهاء حرف تنبيه، ولكن هذا التجوز

مغتفر؛ ومثله تعبير سيبويه عن حرف التعريف بأنه "أل" تجوز، لتصريحه بزيادة همزة الوصل مع اللام فيها، وهو نص صريح.

وقد تنبه ابن مالك لنص سيبويه على زيادة همزة الوصل هنا؛ ولكنه لم يثنه عن أن ينسب لسيبويه القول بثنائية حرف التعريف كما تقدم.

وهذا الموضع من المواضع المشكلة من كلام سيبويه، وقد أشار له أبو الحجاج يوسف بن معزوز فيما نقله أبو حيان.

ولعل فيما تقدم ما يحل الإشكال ويزيل الإجمال في نصوص سيبويه، وهو يصوِّب فهم المتقدمين على ابن مالك وأبي حيان ومن تابعهما، وأن حرف التعريف عند سيبويه اللام وحدها، وأما الهمزة المتقدمة عليها فهي همزة وصل ملازمة للام التعريف.

وفي ختام هذه المسألة لابد للبحث من أن يشير إلى مدى استحضار ابن مالك لنصوص سيبويه؛ ويظهر هذا الأمر جليا في النص الذي أورده ابن مالك ناسبا لسيبويه تشبيهه أل بـ"قد"، وهذا التشبيه ورد في كتاب سيبويه في ثلاثة مواضع، موضع صريح أنه من كلام الخليل[٢٠٧]، وموضع يترجح أنه من كلام الخليل[٢٠٨]، وموضع ثالث هو من كلام سيبويه[٢٠٩]، وهو النص الذي استدل به ابن مالك على فهمه لنص سيبويه.

الخاتمــة :

تناول هذا البحث في فصليه فهم نص سيبويه بين ابن مالك وأبي حيان وفاقا وخلافا، من خلال النموذج الذي اختاره البحث (المقدمات النحوية)؛ ليكون الميدان التطبيقي له.

وقد عرض البحث في فصله الأول: ما اتفق فيه فهم ابن مالك وأبي حيان لنص سيبويه، بعض النصوص التي اتفق فيها فهم أبي حيان وابن مالك لنص سيبويه وسرد مواضع نصوص الاتفاق الأخرى مع الميل إلى الإيجاز؛ لأن موضع الاتفاق ليس بحاجة إلى مزيد كلام.

ثم عرض البحث في فصله الثاني: ما اختلف فيه فهم ابن مالك وأبي حيان لنص سيبويه، مستقرئا لكتاب سيبويه، وناهلا من فهم شراحه، والعلماء السابقين واللاحقين، مدققا في نص سيبويه بالدرجة الأولى، عارضا لما قيل في فهم نصه على بساط البحث وفق المنطوق والمفهوم من الكلام، مع محاولة التوفيق بين نصوص الكتاب المتعارضة، والخلوص إلى الفهم الأليق بكلام الإمام، مع الترجيح بين فهم ابن مالك وأبي حيان.

نتائج البحث:

وقد خرج البحث بجملة من النتائج، لعل من أبرزها:

١- بلغ عداد مواضع الاتفاق إجمالا ثمانية عشر موضعا، وبلغ عدد مواضع الاختلاف عشرة مواضع.

وبناء عليه تكون زيادة عدد مواضع الاتفاق على مواضع الاختلاف ثمانية مواضع، بنسبة زيادة على مواضع الاختلاف تبلغ ٨٠ %.

٢- يظهر أن مواضع الاتفاق في فهم نص سيبويه كانت هي السمة الأغلب

في كتابي ابن مالك وأبي حيان في موضع البحث وميدانه.

٣- يخلص البحث إلى أن هوة الخلاف بين ابن مالك وأبي حيان في فهم نص سيبويه لم تكن كبيرة، ولكنها حادة نوعا ما في بعض المواضع.

٤- لا يسلم البحث لأبي حيان طعنه على ابن مالك بكونه غير ملم بكتاب سيبويه؛ فقد أثبت البحث كون فهم ابن مالك أحق من فهم أبي حيان في بعض المسائل.

٥- لا يسلم البحث تعسف كل من ابن مالك (كما في المسألة الثانية)، وأبي حيان (كما في المسألة الأولى) في فهم نص سيبويه، مع إقراره بإمامتهما وتسليمه بفضلهما.

٦- لم يوافق البحث على فهم ابن مالك وأبي حيان والمتابعين لهما لنص سيبويه في المسألة العاشرة؛ وهي المتعلقة بماهية حرف التعريف، فقد ارتأى البحث تصويب فهم المتقدمين في كون حرف التعريف أحاديًّا لا ثنائيًّا.

٧- خلص البحث إلى موافقة فهم ابن مالك في أربع مسائل؛ وهي: المسألة الأولى، والثالثة، والرابعة، والسادسة.

٨- خلص البحث إلى موافقة فهم أبي حيان في خمس مسائل؛ وهي: المسألة الثانية، والخامسة، والسابعة، والثامنة، والتاسعة.

٩- أثبت البحث فروقات وخلافات بين نص سيبويه المثبت في كتابه المحقق المطبوع، والنص المثبت في شرحي التسهيل لابن مالك وأبي حيان.

١٠- توصل البحث إلى إثبات خلاف في مفهوم الجمل غير المفيدة بين المتقدمين كسيبويه وابن مالك ومن تابعه.

١١- استدرك البحث على فهارس سيبويه مسألة فات فهرستها أو الإشارة إليها، وهي المسألة الأولى.

١٢- يستنتج البحث أن ابن مالك كان في بعض المسائل يتجاوز منطوق نصوص سيبويه إلى المفهوم من النص، وأن أبا حيان كان يقف عند حدود منطوق النص.

والحمد لله أولا وآخرا، وصلاة وسلاما دائمين على المبعوث رحمة للعالمين ، وعلى الآل، والصحب الكرام، ومن تبع بإحسان إلى يوم المعاد.

الهوامش والتعليقات

(١) في الكتاب (١/٢٤): ((هو نحو:)).

(٢) الكتاب ١/٢٤. وبداية النص فيه: ((اعلم)).

(٣) شرح التسهيل ١/٤.

(٤) التذييل والتكميل ١/١٦.

(٥) ينظر: الكتاب ١/٢٥٢، و٣/٥٢٩.

(٦) شرح التسهيل ١/١٠. ولا يخفى أن هذا النقل يتنزّل منزلة النص المنقول.

(٧) التذييل والتكميل ١/٤٧.

(٨) الكتاب ١/١٢.

(٩) في الكتاب بالياء: ((يذهب)).

(١٠) شرح التسهيل ١ /١٥.

(١١) التذييل والتكميل ١/٦٧.

(١٢) نص الكتاب (١/ ٢٥): ((أتيتك)).

(١٣) مثال سيبويه (الكتاب ١/٢٦): ((سوف أشرب ماء البحر أمس)).

(١٤) شرح التسهيل ١/٦.

(١٥) ينظر: التذييل والتكميل ١/ ٢٣ - ٤٣.

(١٦) الكتاب ١/١٢٢ بتصرف.

والنص فيه: ((واعلم أن قلت إنما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها، وإنما تحكي بعد القول ما كان كلاما لا قول)).

وقوله: ((لا قول)) كذا رسمت دون ألف ولا تنوين، ولعل الصواب: لا قولاً.

(١٧) شرح التسهيل ١/٥.

(١٨) شرح التسهيل ١/٧.

(١٩) التذييل والتكميل ١/٢٦.

(٢٠) نبه عليه محقق التذييل والتكميل.

(٢١) الكتاب ٧٨/٢. ونص الجملة الأخيرة فيه: ((أو يبنى على ما قبله)).

(٢٢) إدخال أل على كل وكذلك أختها: "بعض" مسألة خلاف، والجواز قول لبعض اللغويين، والجمهور على المنع.

ينظر: الصحاح ١٨١٢/٥ (كلل)، والقاموس المحيط ١٣٩١/٢ (كلل)، وشرح درة الغواص ص ٦٩، ودخول أل على كل وبعض (مجلة كلية الدراسات الإسلامية، العدد الخامس، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م) ص ٢٢٩.

(٢٣) التذييل والتكميل ٣٤/١ و٣٥.

(٢٤) شرح السيرافي ٢٣٨/٣.

(٢٥) شرح عيون كتاب سيبويه ص ٨٢.

(٢٦) ينظر: شرح السيرافي ١٦٣/٦ - ١٦٥.

(٢٧) المقرب ٤٥/١. وينظر: شرح الجمل الكبير ٨٧/١.

(٢٨) أوضح المسالك ٣٣/١.

(٢٩) تمهيد القواعد ١٤٢/١.

(٣٠) المفصل ص٤٣.

(٣١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٠/١.

(٣٢) الكتاب ١٤/١.

(٣٣) الكتاب ٦١/١.

(٣٤) السابق ١٠٧/١ و١٠٨.

(٣٥) الإيضاح العضدي ص ٥٥.

(٣٦) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢٠٠/١ (حكاية عن غير معين).

(٣٧) ينظر: المقتصد ٩٣/١ - ٩٥.

وينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ١٩٨/١، والكافي في الإفصاح ١١٠/٢.

(٣٨) الكافي في الإفصاح ١١٠/٢.

(٣٩) تمهيد القواعد ١٤٧/١.

(٤٠) ينظر: شرح التسهيل ص ٦٧.

(٤١) ينظر: المساعد ١/٥.

(٤٢) ينظر: شفاء العليل ١/٩٧.

(٤٣) ينظر: تمهيد القواعد ١/١٤٥.

(٤٤) ينظر: التصريح ١/١١٨.

(٤٥) ينظر: نتائج التحصيل ج ١/١/ ١٦٥ و ١٧٠ و١٧١.

(٤٦) شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/١٩٧ و ١٩٨.

(٤٧) تعليق الفرائد ١/٧١.

(٤٨) الهمع ١/٣٠.

(٤٩) تمهيد القواعد ١/١٤٧.

(٥٠) ينظر:الكتاب ٥/٣٤٢.

(٥١) ينظر: فهارس كتاب سيبويه ص ١٠٠.

(٥٢) ينظر: الكتاب ٣/١١٧، و٤/٢٢٢.

(٥٣) في الأصل: نفى، وكذا في المواضع الآتية، وما أشبهه نحو: "فى".

(٥٤) ينظر: المفصل ص ٤٠٦. وينظر: ابن يعيش ٨/١٠٨.

(٥٥) الكتاب ٣/١١٧. وفيه: ((فنفيه)).

(٥٦) ينظر: السابق ٣/١٥٢.

(٥٧) ينظر: السابق ٤/٢٢٠.

(٥٨) ينظر: الكتاب ٣/١١٧.

(٥٩) كذا، والعبارة قلقة، ولعلها: لا يجب من تخصيص "ما" بنفي الحال.
وينظر: التذييل ١/٨٨. وسيأتي نقل النص قريبا.

(٦٠) الكتاب ٤/٢٢٢.

(٦١) كذا، والعبارة قلقة، ولعلها: كما لا يتقيد مدخول نعم.
والنص في التذييل (١/٨٨): ((كما لا تتقيد نعم))، وهو أوضح.

(٦٢) شرح التسهيل ١/١٨ - ٢١.
(٦٣) ينظر: شرح التسهيل ١/١٨.
(٦٤) ينظر: المقتضب ١/٤٧.
(٦٥) الكتاب ٤/٢٢١.
(٦٦) السابق ٤/٢٢٢.
(٦٧) التذييل والتكميل ١/٨٦ - ٩٠.
(٦٨) أثبته المحققان عن بعض النسخ؛ فسبب قلقا في العبارة، ولعل الأولى حذفه.
(٦٩) شرح السيرافي ١٠/١٦٠.
(٧٠) المغني ص ٣٢٢.
(٧١) تمهيد القواعد ١/١٩٢.
(٧٢) السابق ١/١٩٠.
(٧٣) ينظر: الأزهية ، ص ١٤٩ و١٥٠، ورصف المباني ص ٢٥٨، والجنى الداني ص ٢٩٦.
(٧٤) كذا، ولعل الصواب: شية.
(٧٥) ينظر: الأصول ٢/٤٢١ و٤٢٢.
(٧٦) ينظر: الكتاب ٣/٤٠١.
(٧٧) ينظر: السابق.
(٧٨) شرح التسهيل ١/٧٧.
(٧٩) بعده في الكتاب (٣/٣٩٩): ((لا تعدو جمعهم إياها قبل ذلك، لأنه ثَمّ اسم غير وصف كما هي ههنا، فهذا اسم قد كفيت جمعه)).
(٨٠) نص الكتاب (٣/٤٠٠): ((ولو سميته ثبة لم تجاوز أيضا جمعهم إياها قبل ذلك: ثبات وثبون)).
(٨١) نص الكتاب (٣/٤٠٠): ((ولوسميته بشية أو ظبة لم تجاوز شيات وظبات)).

(٨٢) بعده في الكتاب (السابق) تعليل لهذا السماع؛ وهو بتمامه: ((فلا تجاوزنّ ذا في الموضع الآخر؛ لأنه ثَمّ اسم كما أنه ههنا اسم)).

(٨٣) نص الكتاب (السابق): ((فكذلك فقس)).

(٨٤) الكتاب ٣/٣٩٩ و٤٠٠ بتصرف.

(٨٥) السابق ٣/٤٠١ بتصرف.

والنص فيه: ((وأما عدة فلا تجمعه إلا عدات؛ لأنه ليس شيء مثل: عدة كسّر للجمع، ولكنك إن شئت قلت: عدون إذا صارت اسما كما قلت: لدون)).

(٨٦) التذييل و التكميل ١/٣٠٤ - ٣٠٦.

(٨٧) ينظر: شرح السيرافي ج ٢/ج/ل ٤٥٦ ب، والنكت ٢/٩٠٩ و٩١٠.

(٨٨) المثال في الكتاب ١/٧٨. وسيأتي نقل النص كاملا.

(٨٩) التقدير دون الواو في الكتاب ١/٨٠.

(٩٠) شرح التسهيل ١/ ١٢٧ و١٢٨.

(٩١) في الكتاب (١/٧٩): ((فإن قلت:)).

(٩٢) في الكتاب (١/٨٠): ((هو أحسن الفتيان وأجمله)).

(٩٣) نص الكتاب (السابق): ((من مضمر أو مظهر مرفوع)).

(٩٤) نص الكتاب (١/ ٨٠): ((إذا مثلته)). وقد نبه عليه محقق التذييل.

(٩٥) في الكتاب (السابق): ((للتبيان)).

(٩٦) نص الكتاب (السابق): ((قال الأخفش: فهذا))، وأشار المحقق إلى أن ((قال الأخفش)) ليست في ط (طبعة بولاق)، وسياق أبي حيان يدل على أن الكلام لسيبويه، ومثله نص الكتاب المثبت في شرح السيرافي (٣/٩٨).

وقد نبه عليه محقق التذييل بالرجوع إلى شرح السيرافي المخطوط.

(٩٧) في الكتاب (١/٨٠): ((أصحابك))، وكذا في شرح السيرافي (٣/٩٨).

(٩٨) في الكتاب (السابق): ((هو أظرف الفتيان وأجمله)).

(٩٩) الكتاب ١/٧٩ و٨٠ بتصرف.

(١٠٠) التذييل والتكميل ٢/١٥١.

(١٠١) الكتاب ١/٧٨.

(١٠٢) الكتاب ١/٧٩ و٨٠.

وينظر: شرح السيرافي ٣/٩٧ و٩٨، وشرح عيون كتاب سيبويه ص ٦٨.

(١٠٣) شرح السيرافي ٣/٧٨.

(١٠٤) تمهيد القواعد ١/ ٤٦٩.

(١٠٥) وكذا عاصم برواية أبي بكر.

ينظر: السبعة ص ٣٩٦، والحجة للفارسي ٥/١٦١، والبحر المحيط ٦/١٤٢.

(١٠٦) ينظر: الكتاب ٢/٣٧١.

(١٠٧) شرح التسهيل ١/١٣٦.

(١٠٨) كان الأولى نسبة التجويز للزجاج (معاني القرآن ٣/٣٠٣).

(١٠٩) البيت من مشطور الرجز، وقد اختلف في نسبته، والأكثر على أنه لحميد الأرقط. (ينظر: الخزانة ٥/٣٩٣).

وهو من شواهد: الكتاب ١/٣٧١، والخصائص ٢/١٩٤، والإنصاف ١/١٣١، والمفصل ص ١٧٨، وابن يعيش ٣/١٢٤، وشرح الرضي ٢/٤٥٣ و٣/٩٨، وأوضح المسالك ١/١٢٧، والهمع ١/٢٢٣، وشرح الأشموني ١/١٢٥.

(١١٠) الكتاب ١/٣٧١ و٣٧٢ بتصرف.

والنص فيه: ((وقد جاء في الشعر: قطي وقدي؛ فأما الكلام فلابد فيه من النون، وقد اضطر الشاعر فقال: قدي، شبهه بحسبي، لأن المعنى واحد، قال الشاعر:

قَدْنِيَ مِن نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي [لَيْسَ الإِمَامُ بِالشَّحِيحِ المُلْحِدِ]

لما اضطر شبهه بحسبي)).

(١١١) التذييل والتكميل ٢/١٨٢ و١٨٣.

(١١٢) الكتاب ٢/٣٧٠.

(١١٣) السابق ٢/٣٧٣.

(١١٤) ينظر: شرح السيرافي ٧٢/٩ - ٧٨.

(١١٥) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٦٤٧/٢.

(١١٦) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق (ديوانه ١٥٣/٢).

وهو من شواهد: شرح الأبيات المشكلة ص ٢٢٧، والمحتسب ١٩٥/٢، وابن يعيش ٩٥/٢، و ٥٦/٨ ، وأوضح المسالك ١٠٨/١ ، والهمع ٢١٧/١، وشرح الأشموني ١/ ١١٦.

(١١٧) البيت من الهزج، ونُسب في الكتاب ٣٦٢/٢ ((لبعض اللصوص))، وهو لذي الإصبع حرثان بن محرث العدواني (ديوانه ص ٨٧، وأمالي ابن الشجري ٥٦/١، والخزانة ٢٨٢/٥).

و((قُرّا)) كذا، والصواب: قرّى: موضع في بلاد بني الحارث، وقيل: ماء (الخزانة: السابق).

وهو من شواهد: الكتاب ٣٦٢/١، والخصائص ١٩٤/٢، والإنصاف ٦٩٩/٢، والمفصل ص ١٦٧، وأمالي ابن الشجري ١/ ٥٦ و٥٧،وابن يعيش ١٠٢/٣، وشرح الرضي ٢/ ٤٣١.

(١١٨) ينظر: المفصل ص ١٦٧. وينظر: ابن يعيش ١٠١/٣.

(١١٩) وهو كذلك قول ابن جني (الخصائص ١٩٤/٢)، وابن الشجري (الأمالي ٥٧/١).

(١٢٠) الكتاب ٣٦٢/٢. (هذا ما يجوز ...).

(١٢١) البيت من الرجز، أو مشطوره، ونسبه سيبويه لحميد الأرقط (الكتاب ٣٦٢/٢)، وقبله (الخزانة ٢٨١/٥):

أَتَتْكَ عَنْسٌ تَقْطَعُ الأَرَاكَا

وهو من شواهد: الكتاب ٣٦٢/٢، والأصول ١٢٠/٢ والخصائص ٣٠٧/١، و١٩٧/٢، والإنصاف ٢ /٦٩٩، والمفصل ص ١٦٧، وابن يعيش ١٠٢/٣، ورصف المباني ص ١٣٨.

(١٢٢) شرح التسهيل ١٤٨/١ و١٤٩.
(١٢٣) بعده في الكتاب (٣٦٢/٢): ((لبعض اللصوص)).
(١٢٤) الكتاب ٣٦٢/٢.
(١٢٥) التذييل والتكميل ٢١٥/٢ - ٢٢٠.
(١٢٦) التذييل والتكميل ٢ /٢٢١.
(١٢٧) ينظر: شرح الجمل الكبير ١٧/٢.
(١٢٨) تمهيد القواعد ٥٢١/١.
(١٢٩) ينظر: مغني اللبيب ص ٤٠٧، وتمهيد القواعد ٥٢٣/١.
(١٣٠) تعليق الفرائد ٨٤/٢.
(١٣١) ينظر: شرح السيرافي ٦٠/٩.
(١٣٢) ممن سبق ابن مالك إلى هذا القول: الرماني وابن الطراوة.
ينظر: شرح الصفار ٢/ ٨٠٦، وشرح الجمل الكبير ٤٠٧/١، وأوضح المسالك ١١٤/١.
(١٣٣) البيت من البسيط، ونسبه ابن مالك (شرح التسهيل ٦١/١) لبعض الطائيين.
وهو من شواهد: شواهد التوضيح ص ٨٠ ، والتذييل والتكميل ١ /٢٣٠، و ٢٤٠/٢ و٢٤٣، وتمهيد القواعد ٥٣٤/١ ، ونتائج التحصيل ج ٦١٣/٢/١.
(١٣٤) لم أقف عليه بهذا اللفظ.
وأخرج الحاكم في المستدرك (١١٩/٣)- كتاب معرفة الصحابة- الحديث بلفظ: ((انظري يا حميراء أن لا تكوني أنت))، وقال عنه وعن حديثين آخرين: ((كلها صحيحة على شرط الشيخين، ولم يخرجاه))، وتعقبه الذهبي في التلخيص (هامش المستدرك - السابق): بأن أحد رواته لم يخرج له الشيخان.
وعلى هذه الرواية لا شاهد في الحديث؛ لأن الخبر محذوف لا متصل.
(١٣٥) الحديث أخرجه البخاري بلفظ: ((إن يكنه فلن تسلط عليه، وإن لم يكنه فلا خير لك في قتله)) في موضعين من صحيحه: الموضع الأول: في كتاب الجنائز، باب

إذا أسلم الصبي فمات؛ هل يُصلّى عليه؟، ص ٢٦٣ برقم ١٣٥٤، والثاني: في كتاب الجهاد والسير، باب كيف يُعرض الإسلام على الصبي، ص ٥٨٥، برقم ٣٠٥٥.

والشاهد موجود في هذه الرواية - مع اختلافها اليسير مع رواية ابن مالك - ، وهو قوله (صلى الله عليه وسلم): ((يكنه))، باتصال الضمير وهو خبر "يكن".

(١٣٦) الكتاب ٢/٣٥٩.

(١٣٧) في الكتاب (٢/٣٥٨): ((وتقول: أتوني ليس إياك، ولا يكون إياه)).

(١٣٨) شرح التسهيل ١/ ١٥٤ و ١٥٥.

(١٣٩) نص الكتاب (٢/٣٦٥): ((ألا ترى أنك لا تقتصر على الاسم الذي يقع بعدهما، كما لا تقتصر عليه مبتدأ)).

(١٤٠) في الكتاب (٢/٣٦٦): ((التي بمنزلة)).

(١٤١) نص الكتاب (السابق): ((أو شكًّا أو علمًا)).

(١٤٢) الكتاب ٢/٣٦٥ و٣٦٦.

(١٤٣) في الكتاب (٢/٣٥٨) : ((ها هنا)).

(١٤٤) الكتاب ٢/٣٥٨.

(١٤٥) السابق ٢/٣٥٩.

(١٤٦) الكتاب ١/٤٦.

(١٤٧) السابق ٢/٣٥٨.

(١٤٨) البيت من الطويل، وهو في نبيذ الزبيب وتشبيهه بالخمر، وهو بتمامه:

فَإِنْ لا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ   أَخُوهَا غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا

وهو لأبي الأسود الدؤلي (ديوانه ص ٨٢، وخزانة الأدب ٥/٣٢٧ و٣٣١).

وهو من شواهد: الكتاب ١/٤٦، والمقتضب ٣/٩٨، والإنصاف ٣/٩٨، وابن يعيش ٣/١٠٧، والمقرب ١/٩٦، وتعليق الفرائد ٢/١٠٢.

(١٤٩) التذييل والتكميل ٢/٢٤١ - ٢٤٥.

(١٥٠) تمهيد القواعد ١/٥٣٦.

(١٥١) ينظر: الكتاب ٣/٢٩٤.

(١٥٢) شرح التسهيل ١/١٧٣.

(١٥٣) التذييل والتكميل ٢/ ٣١٧ – ٣١٩.

(١٥٤) الكتاب ٣/٢٩٤.

(١٥٥) ينظر: شرح السيرافي ٢ ج/ ٣٩٨ أ، والنكت ٢/٨٦٥ ، وتنقيح الألباب ص ٣٧٤.

(١٥٦) التذييل والتكميل ٢/ ٣١٧، والارتشاف ٢/٩٦٥.

(١٥٧) شرح الكافية ٣/٢٦٥.

(١٥٨) نتائج التحصيل م١/٢/٦٧٦.

(١٥٩) شرح الكافية الشافية ١/٢٥٠.

(١٦٠) في الكتاب (٢/٣٥٤): ((يدلك على هذا قوله عز وجل)).

(١٦١) الكتاب ٢/٣٥٤ و ٣٥٥ بتصرف في آخر النص.

ونص الكتاب بعد الآية: ((فلو كانت ها هاهنا هي التي تكون أولا إذا قلت: هؤلاء، لم تعد ها هاهنا بعد أنتم)).

(١٦٢) شرح التسهيل ١/٢٤٥.

(١٦٣) التذييل والتكميل ٣/١٩٩ – ٢٠٠.

(١٦٤) شرح كتاب سيبويه ٩/٣٧.

(١٦٥) كذا، ولعل الصواب: تكون.

(١٦٦) في الأصل: ((غيرها)) تطبيع.

(١٦٧) تمهيد القواعد ٢/٨٠٦.

(١٦٨) ينظر: سر الصناعة ١/٣٣٣.

(١٦٩) نص الكتاب (٤/٢٢٦): ((وأل تعرف الاسم في قولك)).

(١٧٠) الكتاب ٤/٢٢٦ بتصرف.

(١٧١) السابق ١٤٧/٤. وفيه: ((وإنما هما)).
(١٧٢) نص الكتاب (١٤٧/٤): ((ألا ترى أن الرجل إذا نسي فتذكر، ولم يرد أن يقطع يقول: ألي)).
(١٧٣) الكتاب ١٤٧/٤. وفيه: ((ثم يقول: كان وكان)). ولعل نص ابن مالك أصح.
(١٧٤) ينظر: الكتاب ١٤٧/٤.
(١٧٥) شرح التسهيل ٢٥٣/١ و٢٥٤ .
(١٧٦) ينظر: التذييل والتكميل ٢١٨/٣ و ٢١٩.
(١٧٧) في الكتاب (٣٢٤/٣): ((وزعم الخليل أن)).
(١٧٨) في الكتاب (٣/ ٣٢٤): ((أ أريدُ)).
وأشار المحقق إلى أنها في نسختين: ((أزيد)).أهـ. ولعل "أزيد" أنسب.
(١٧٩) الكتاب ٣٢٤/٣.
(١٨٠) في الكتاب (٣٢٥/٣): ((شبهوها)).
(١٨١) الكتاب ٣٢٥/٣.
(١٨٢) في الكتاب (٣٢٥/٣): ((وقال الخليل: ومما)).
(١٨٣) رسمت في الكتاب هكذا: ((ألرجل)). ولعله تطبيع.
(١٨٤) البيت من الرجز، وهو لغيلان بن حريث الربعي (الكتاب ١٤٧/٤).
وهو من شواهد: الكتاب ٣٢٥/٣ و ١٤٧/٤، والمقتضب ٨٤/١، واللامات ص ٤١، والخصائص ٢٩١/١، وســـر الصناعة ٣٣٣/١، ورصف المباني ص ١٤ و٧٠.
(١٨٥) العبارة قلقة، والسياق يقتضي الربط بالضمير.
ونص الكتاب (٣٢٥/٣): ((عليه)).
(١٨٦) الكتاب ٣/ ٣٢٥ . وفيه: ((تدخلان للتعريف وتخرجان)).
(١٨٧) السابق ٢٢٦/٤.
(١٨٨) في الكتاب (١٤٤/٤) : ((الحروف)). وقد نبه عليه محقق التذييل.
(١٨٩) الكتاب ١٤٧/٤.

(١٩٠) السابق.

(١٩١) السابق ٤/١٤٨.

(١٩٢) السابق ٤/١٤٨.

(١٩٣) في الكتاب (٤/١٤٩): ((فهذا)).

(١٩٤) السابق ٤/١٤٩.

(١٩٥) المفصل ص ٤٤٩.

(١٩٦) التذييل والتكميل ٣/٢١٩ - ٢٢٢.

(١٩٧) اللامات ص ٤١. وينظر: المقتضب ١/٨٣.

(١٩٨) ينظر: سر الصناعة ١/٣٣٢ و٣٣٣.

(١٩٩) ينظر: المفصل ص ٤٤٩.

(٢٠٠) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩/١١.

(٢٠١) ينظر: رصف المباني ص ٤٠، و٧٠.

(٢٠٢) شرح كتاب سيبويه ٢/ج/٤١١ ب. وفيه: ((يكون)) في الموضعين.

(٢٠٣) ينظر: الجنى الداني ص ١٣٨ و١٣٩، و١٩٢ و١٩٣.

(٢٠٤) ينظر: مغني اللبيب ص ٧٢.

(٢٠٥) ينظر: المساعد ١/١٥٩.

(٢٠٦) ينظر: جواهر الأدب ص ٣٠٣ - ٣٠٥.

(٢٠٧) الكتاب ٣/٣٢٤.

(٢٠٨) السابق ٣/ ٣٢٥.

(٢٠٩) السابق ٤/١٤٧.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- الأزهية في علم الحروف: للهرويّ، تحقيق: عبد المعين الملّوحيّ، من مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بدمشق، ١٤١٣هـ.
- الأصول في النّحو: لابن السّرّاج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتليّ، ط٣، مؤسّسة الرّسالة - بيروت، ١٤٠٨هـ.
- أمالي ابن الشّجريّ: لابن الشّجريّ، تحقيق: د. محمود محمّد الطّناحيّ، ط١، مكتبة الخانجيّ - القاهرة، ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين والبصريّين والكوفيّين: للأنباريّ، ومعه كتاب: ((الانتصاف من الإنصاف)) لمحمّد محيي الدّين عبدالحميد، المكتبة العصريّة - بيروت - صيدا، ١٤٠٧هـ.
- أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك: لابن هشام الأنصاري، ومعه: ((مصباح السّالك إلى أوضح المسالك)): بركات يوسف هبّود، راجعه وفهرسه: يوسف الشّيخ البقاعيّ، دار الفكر - بيروت، ١٤١٤هـ.
- الإيضاح العضديّ: لأبي عليٍّ الفارسيّ، تحقيق: د. حسن شاذليّ فرهود، ط٢، دار العلوم، ١٤٠٨هـ.
- البحر المحيط = تفسير البحر المحيط.
- التّذييل والتّكميل في شرح التّسهيل: لأبي حيّان، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم - دمشق، ١٤١٨هـ.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: لابن مالكٍ، تحقيق: محمّد كامل بركات، دار الكاتب العربيّ، ١٣٨٧هـ.
- التّصريح بمضمون التّوضيح: للشّيخ: خالد الأزهريّ، تحقيق: د. عبد الفتّاح بحيري إبراهيم، ط١، الزّهراء للإعلام العربيّ، ١٤١٨هـ.

- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: للدّمامينيّ، تحقيق: د. محمّد بن عبد الرحمن بن محمّد المفدّى، ط١، ١٤٠٣هـ.
- تفسير البحر المحيط: لأبي حيّان، تحقيق: الشّيخ: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ط١، دار الكتب العلميّة - بيروت، ١٤١٣هـ.
- التلخيص. ينظر: المستدرك.
- تمهيد القواعد = شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد.
- تنقيح الألباب = شرح كتاب سيبويه المسمّى: تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب.
- الجنى الدّاني في حروف المعاني: للمراديّ، تحقيق: د. فخر الدّين قباوة والأستاذ: محمّد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلميّة - بيروت، ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب: للأربليّ، صنعة: د. إميل بديع يعقوب، ط١، دار النّفائس - بيروت، ١٤١٢هـ.
- حاشية محمّد بن علي الصّبّان على شرح عليّ بن محمد الأشمونيّ لألفيّة ابن مالك: ومعه: شرح الشّواهد للعينيّ، دار الفكر.
- الحجّة للقراء السّبعة: لأبي عليٍّ الفارسيّ، تحقيق: بدر الدّين قهوجي وبشير حويجاتي، ط١، دار المأمون للتّراث، دمشق - بيروت، ١٤٠٧هـ.
- خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب: للبغداديّ، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، ط٤، مكتبة الخانجيّ بالقاهرة، مطبعة المدنيّ، ١٤١٨هـ.
- الخصائص: لابن جنّي، تحقيق: محمّد عليّ النّجّار، ط٣، عالم الكتب - بيروت، ١٤٠٣هـ.
- دخول "أل" على "كلٍّ" و "بعض": د. عدنان محمّد سليمان العيثاويّ، مجلّة كلّيّة الدّراسات الإسلاميّة، العدد الخامس، ١٣٩٣هـ
- ديوان أبي الأسود الدؤلي: تحقيق: محمد حسن آل ياسين، بغداد، ١٩٦٤م.

- ديوان ذي الإصبع العدواني: جمع وتحقيق: عبد الوهاب محمد علي العدواني، ومحمد نايف الدُليمي، مطبعة الجمهور - الموصل، ١٩٧٣ م.
- ديوان الفرزدق: دار بيروت- بيروت، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني: للمالقيّ، تحقيق: د. أحمد محمّد الخرّاط، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بدمشق.
- السّبعة في القراءات: لابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف، القاهرة.
- سرّ صناعة الإعراب: لابن جنّي، تحقيق: د. حسن هنداويّ، ط٢، دار القلم - دمشق، ١٤١٣هم.
- السّفر الأوّل من شرح كتاب سيبويه: للصّفّار البطليوسيّ، تحقيق: د. معيض بن مساعد العوفي، ط١، دار المآثر - المدينة المنوّرة، ١٤١٩هم.
- شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمّى: ((إيضاح الشّعر)): لأبي عليٍّ الفارسيّ، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم - دمشق، ودار العلوم والثّقافة - بيروت، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
- شرح الأشمونيّ = حاشية الصّبّان.
- شرح التّسهيل: لابن مالكٍ، تحقيق: د. عبد الرحمن السّيّد و د. محمّد بدوي المختون، ط١، هجر للطّباعة، ١٤١٠هم.
- شرح التسهيل: للمرادي (القسم النحوي)، تحقيق: محمد عبد النبي عبيد، ط١، مكتبة الإيمان - المنصورة، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م .
- شرح التسهيل المسمى: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: لناظر الجيش، دراسة وتحقيق: أ.د. علي محمد فاخر وآخرين، ط ١، دار السلام - القاهرة، ٢٠٠٧م.
- شرح جمل الزّجّاجيّ (الشّرح الكبير): لابن عصفورٍ، تحقيق: د. صاحب أبو جناح [مصوّرة].

- شرح درة الغواص في أوهام الخواص: للخفاجي، مطبعة الجوائب، القسطنطينية، ١٢٩٩هـ.
- شرح الرّضيّ على الكافية: للرّضيّ، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، مطابع الشّروق - بيروت، من منشورات جامعة بنغازي.
- شرح السّيرافيّ = شرح كتاب سيبويه للسّيرافيّ.
- شرح الصّفّار = السّفر الأوّل من شرح كتاب سيبويه.
- شرح عيون كتاب سيبويه: للقرطبيّ، تحقيق: د. عبد ربّه عبداللّطيف عبد ربّه، ط١، مطبعة حسّان - القاهرة، ١٤٠٤هـ.
- شرح الكافية الشّافية: لابن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، دار المأمون للتّراث، ١٤٠٢هـ م. من منشورات مركز البحث العلميّ وإحياء التّراث الإسلاميّ بجامعة أمّ القرى.
- شرح كتاب سيبويه المسمّى: تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب: لابن خروف، تحقيق: خليفة محمّد خليفة بديري، ط١، منشورات كلّيّة الدّعوة الإسلاميّة ولجنة الحفاظ على التّراث الإسلاميّ - طرابلس، ١٤٢٥همن ميلاد الرّسول (صلى الله عليه وسلم).
- شرح كتاب سيبويه: للسّيرافيّ، تحقيق: د. رمضان عبدالتّوّاب وآخرين، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، مركز تحقيق التّراث، ١٩٨٦م.
- شرح كتاب سيبويه: للسّيرافيّ، نسخة دار الكتب المصريّة رقم: ١٣٦.
- شرح المفصّل: لابن يعيش، عالم الكتب - بيروت، مكتبة المتنبّي - القاهرة. [مصوّرة عن طبعة دار الطّباعة المنيريّة، ١٩٢٨ه].
- شرح المقدّمة الجزوليّة: للشّلوبين، تحقيق: د. تركي بن سهو بن نزّال العتيبيّ، ط٢، مؤسّسة الرّسالة - بيروت، ١٤١٤هـم.
- شفاء العليل في إيضاح التّسهيل: للسّلسيليّ، تحقيق: د. الشّريف عبد الله عليّ الحسينيّ البركاتيّ، ط١، المكتبة الفيصليّة - مكّة المكرّمة، ١٤٠٦هـم.

- شواهد التّوضيح والتّصحيح لمشكلات الجامع الصّحيح: لابن مالكٍ، تحقيق: د. طه محسن، بغداد، ١٩٨٥م.
- الصّحاح (تاج اللّغة وصحاح العربيّة): للجوهريّ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، ط٢، دار العلم للملايين - بيروت، ١٣٩٩هم.
- صحيح البخاريّ: للبخاري ، بيت الأفكار الدّوليّة - الرّياض، ١٤١٩هم.
- فهارس كتاب سيبويه: صنع: محمد عبد الخالق عضيمة، ط١، مطبعة السعادة، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.
- القاموس المحيط: للفيروز آباديّ، إعداد وتقديم: محمّد عبدالرحمن المرعشليّ، ط١، دار إحياء -التّراث العربيّ ومؤسّسة التّاريخ العربيّ - بيروت، ١٤١٧هم.
- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح: لابن أبي الربيع، تحقيق: د. فيصل الحفيان، ط١، مكتبة الرشد- الرياض، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
- الكتاب: لسيبويه،تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، ط٣، مكتبة الخانجيّ - القاهرة، ١٤٠٨هم.
- اللاّمات: للزّجّاجيّ، تحقيق: مازن المبارك، ط٢، دار الفكر - دمشق، ١٤٠٥هم.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها: لابن جنّي، تحقيق: عليّ النّجديّ ناصف، و د. عبد الحليم النجّار، و د. عبد الفتّاح إسماعيل شلبيّ، المجلس الأعلى للشّؤون الإسلاميّة، لجنة إحياء التّراث الإسلاميّ - القاهرة، ١٣٨٦ه.
- المساعد على تسهيل الفوائد: لابن عقيلٍ، تحقيق: د. محمّد كامل بركات، دار الفكر - دمشق، ١٤٠٠هـ. ١٩٨٠م. من منشورات مركز البحث العلميّ وإحياء التّراث الإسلاميّ، كلّيّة الشّريعة والدّراسات الإسلاميّة - مكّة المكرّمة.
- المستدرك للحاكم النيسابوري، معه: التلخيص للذهبي، دار المعرفة - بيروت.
- معاني القرآن وإعرابه: للزّجّاج، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبيّ، ط١، عالم الكتب - بيروت، ١٤٠٨هم.

- مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب: لابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمّد عليّ حمد الله، راجعه: سعيد الأفغانيّ، ط١، دار الفكر - بيروت، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.
- المفصّل في صنعة الإعراب: للزّمخشريّ: ويليه كتاب: المفصّل في شرح أبيات المفصّل للسّيّد: محمّد بدر الدّين أبي فراس النّعسانيّ، قدّم له وبوّبه: د. عليّ بو ملحم، ط١، دار ومكتبة الهلال - بيروت، ١٩٩٣م.
- المقتصد في شرح الإيضاح: للجرجانيّ، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثّقافة والإعلام - الجمهوريّة العراقيّة، ١٩٨٢م.
- المقتضب: للمبرّد، تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب - بيروت.
- المقرّب: لابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد السّتّار الجواري، وعبد الله الجبّوريّ، ط١، ١٣٩١هـ ١٩٧١م.
- نتائج التّحصيل في شرح كتاب التّسهيل: للدّلائيّ، تحقيق: د. مصطفى الصّادق العربيّ، الكتاب والتّوزيع والإعلان والمطابع، مطابع الثّورة للطّباعة والنّشر - بنغازي.
- النّكت في تفسير كتاب سيبويه: للأعلم الشّنتمريّ، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط١، منشورات معهد المخطوطات العربيّة ـ المنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافية والعلوم - الكويت، ١٤٠٧هـ.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: للسّيوطي، تحقيق: عبد السّلام هارون، و د. عبد العال سالم مكرم، في الجزء الأوّل، وانفرد الأخير بتحقيق بقيّة الأجزاء، ط٢، مؤسّسة الرّسالة - بيروت، ١٤٠٧هـ. ساعدت جامعة الكويت على نشره.